

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمانيين

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2015 - 2016 : دورة أكتوبر 2015

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة

788 (24 نوفمبر 2015)
	محاضر الجلسة العاشرة ليوم الثلاثاء 12 من صفر 1437
	جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع القانونين التاليين:
	- مشروع قانون رقم 77.15 يقضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها؛
	- مشروع قانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات.

فهرست

(دورة أكتوبر 2015)

صفحة

752 (17 نوفمبر 2015)
	محاضر الجلسة الثامنة ليوم الثلاثاء 5 من صفر 1437
	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
769 (24 نوفمبر 2015)
	محاضر الجلسة التاسعة ليوم الثلاثاء 12 من صفر 1437
	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة الثامنة

التاريخ: الثلاثاء 5 صفر 1437 (17 نوفمبر 2015).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة واثنان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثالثة والخمسين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

وقبل بداية أشغال الجلسة، أتلو على مسامع السادة الحضور بيان صادر عن مجلس المستشارين بشأن الهجمات الإرهابية التي استهدفت بعض الدول الصديقة:

«على إثر الهجمات الإرهابية الشنيعة التي شهدتها العاصمة الفرنسية باريس يوم الجمعة الماضية، وكذا ما جرى من اعتداءات إرهابية في مناطق وبلدان أخرى شقيقة وصديقة، ومنها التفجيرات الأثمة التي هزت الحي الجنوبي للعاصمة اللبنانية بيروت، والتي خلفت عشرات القتلى ومئات الجرحى من المدنيين الأبرياء، فإن مجلس المستشارين في المملكة المغربية يعرب عن إدانته القوية والشديدة لهذه الأفعال الإرهابية الدنيئة التي تنأى عن ديننا الإسلامي الحنيف بتعاليمه السمحة وقيمه ومثله السامية، وتتنافى مع كل القيم الإنسانية والمبادئ والمثل الحضارية والدينية والأخلاقية.

وبهذه المناسبة الأليمة، يتقدم مجلس المستشارين بعبارات العزاء والمواساة إلى جميع أسر الضحايا الأبرياء الذين أودت بهم هذه العمليات الإرهابية الوحشية، سواء فوق التراب الفرنسي أو في قلب لبنان الشقيق.

ونعرب، في مجلس المستشارين، عن تضامننا مع كل من الشعب الفرنسي والشعب اللبناني في هذه المحن العصيبة، مؤكداً انخراطنا في كافة المبادرات الدولية التي تستهدف محاربة آفة الإرهاب ومواجهة تبعاته وانعكاساته، والسعي اليقظ والدؤوب نحو المزيد من تجفيف ينابيعه ومصادره وأسبابه.

وبهذه المناسبة، فإن مجلس المستشارين يدعو جميع المؤسسات البرلمانية الدولية إلى المزيد من اليقظة ومضاعفة الجهود الرامية إلى مجابهة هذه الأفعال الإرهابية الجبانة والخطيرة، ووضع كافة الآليات والبرامج والاستراتيجيات التي من شأنها تجفيف منابع الإرهاب».

مجلس المستشارين، الرباط، الثلاثاء 17 نونبر 2015.

وأعلن عن افتتاح الجلسة الخاصة بالأسئلة الشفهية.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نعلم في هذه الجلسة عن توصل المجلس من مجلس النواب بـ:

1- مشروع قانون رقم 77.15 يقضي بمنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها؛

2- مشروع قانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.00.199 بتاريخ 15 صفر 1421 (19 ماي 2000) والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 الصادر في 10 شوال 1395 (16 أكتوبر 1975) المتعلق بإحداث الجامعات ويسن أحكام خاصة؛

3- مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016.

وبالنسبة لعدد الأسئلة المتوصل بها إلى غاية يوم الثلاثاء 17 نوفمبر 2015، فهي 103 سؤالاً شفوية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآتية الموجهة للسيد وزير التربية الوطنية، وهي أسئلة تتميز بوحدة موضوعها، لهذا سنعرضها دفعة واحدة.

السؤال الآتي الأول موضوعه: «احتجاج الأساتذة المتدربين»، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكراً السيد الرئيس.

الأخوات، الإخوة المستشارون.
السيد الوزير.

إننا نرى اليوم المراكز الجهوية للتربية والتكوين تعيش على إيقاعات احتجاجات قوية، بل أعلنت عن قرارات خطيرة، وهي قرار المقاطعة الشاملة والمفتوحة للتدريب.

تُرى، السيد الوزير، ما هي الخطوات التي اتخذتموها منذ بداية هذه الاحتجاجات؟ وما هي الإجراءات التي ستخذها الحكومة لإعادة الأمور إلى نصابها؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثاني موضوعه «احتجاجات الأساتذة المتدربين بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين»، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين،

سلام الله عليكم.

بالنسبة، السيد الوزير المحترم، بالنسبة للمرسومين اللي أصدرتو، مشروع المرسومين المتعلقين بفصل التكوين عن التوظيف، والآخر تقليص المنحة، ما هي المستجدات والظروف اللي املاّت عليكم باش تخلقوا وتطرحوا هاذ المشروع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثالث، موضوعه «إستراتيجية إصلاح المنظومة التربوية»، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

المرجو من السيد المستشار المحترم يشوف الميكرو اللي خدام، حتى إذا ما كانش خدام حداه يشوف ميكرو آخر.

المستشار السيد حميد زاتني:

السيد الرئيس.

السيد الوزير.

الإخوة المحترمين.

يحتاج تنزيل الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين لضمان نجاحها إلى توفير الأساتذة، وخاصة مع الظروف الأخيرة حول

التقاعد.

وإذ نثمن عاليا الدور الذي تقوم به المراكز الجهوية للتكوين، رجال التعليم ونسائه.

في ذلك نسائلكم، السيد الوزير، حول أسباب دعوتكم إصدار المرسوم 2.15.588 القاضي بفصل التكوين عن التوظيف؟ وكذا المرسوم 2.15.589 والذي تم بموجبه تقليص منحة الأساتذة المتدربين؟
ثانيا، نسائلكم عن الخطوات الاستباقية التي تعتمون القيام بها لطمأنة هؤلاء الأساتذة على مستقبلهم في التكوين المهني؟
ولكم الشكر.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الرابع موضوعه «إضراب الأساتذة المتدربين بمراكز التربية والتكوين»، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الطيب البقالي:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعيش جل المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين على إيقاع إضرابات متواصلة، احتجاجا على مراسيم التي تعتم الحكومة إصدارها والهادفة إلى فصل التكوين عن التوظيف عبر اشتراط مباريات التخرج، وهو ما يعتبره الأساتذة المتدربون خيارا لتوسيع قاعدة الأساتذة المعطلين، إلى جانب المس ببعض مكتسباتهم على مستوى التعويض على التكوين.

على هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير، حول الأهداف الحقيقية لهذه المشاريع وعن استراتيجية الحكومة لإصلاح منظومة التربية والتكوين في المراكز الجهوية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الخامس موضوعه «الاحتجاجات التي تعرفها المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين»، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد اباحنيبي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

تشهد العديد من المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين عبر ربوع المملكة حالة من الاحتقان والاحتجاجات نتيجة لتراجع الوزارة عن عدد من المكتسبات، منها عدم ربط التكوين بالتوظيف والتخفيض من قيمة منحة طلبية تلك المراكز، وهو ما يؤثر سلبا على السير العادي لتلك المؤسسات وعلى التحصيل العلمي والبيداغوجي لطلبة من المفروض أن يدرسوا مغاربة الغد، في ظل الخصائص المهورل الذي يعرفه هذا القطاع ببلادنا.

السيد الوزير،

ما هي إستراتيجية وزارتك لمواجهة هذه الاحتجاجات؟ وما هو السيناريو البديل الذي تنوون تنزيله في حالة استمرار هذا الاحتقان؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي السادس موضوعه «انعكاس مرسومي وزارة التربية الوطنية على جودة تكوين المتدربين»، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد عمر مورو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

تعيش المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين منذ يوليو الماضي حالة من التوتر التي أفضت إلى احتجاجات واسعة.

فهذا المرسومين القاضي الأول بفصل التكوين عن التوظيف وفرض مباراة بعد التخرج للتوظيف حسب حصص محددة، والمرسوم الثاني الذي يقلص المنحة المخصصة له.

والغريب في الأمر، السيد الوزير، عمدتم إلى هذا الإجراء دون تشاور مع الأساتذة والمكونين وإدارة المراكز الجهوية، بمعنى أنه لجأتم، السيد الوزير، إلى سياسة أحادية الجانب، وهو ما ساهم اليوم في جعل معظم المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين تعرف شللا شبه تام للدراسة ومقاطعة الدروس النظرية والتطبيقية.

من هنا، نسائلكم، السيد الوزير، ما الجدوى من هاذين المرسومين؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي السابع موضوعه «احتجاجات الأساتذة المتدربين»، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير، عن تداعيات وعواقب المرسومين المتعلقين بفصل التوظيف عن التكوين وتقليص المنحة الشهرية؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثامن موضوعه «احتجاجات مراكز تكوين الأساتذة»، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا للسيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تتواصل احتجاجات طلبية مراكز تكوين الأساتذة على المرسومين الوزاريين رقم 2.15.588، 2.15.58.89.

وأمام إصرار الطلبة على خوض كل الأشكال والصيغ النضالية، بما فيها مقاطعة الدروس التطبيقية والنظرية، نسائلكم، السيد الوزير:

هل هناك إرادة حقيقية للحكومة للتراجع الفوري عن هاته القرارات الهادفة إلى مزيد من تعميق الخصائص في المدرسة العمومية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية للإجابة على الأسئلة المتعلقة باحتجاجات الأساتذة المتدربين، فليتفضل مشكورا.

السيد رشيد بن المختار بن عبد الله، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون،

أولا اسمحوا لي أن أقدم لكم بعض التوضيحات حول الإصلاحات التي عرفها نظام تكوين الأساتذة مؤخرا.

ينقسم التكوين الأساسي للأساتذة إلى مرحلتين متكاملتين:

- استرجاع طاقة القطاع العام التي تشتغل حاليا في القطاع الخاص للمساهمة في تحسين جودة المدرسة العمومية، مع تكوين أساتذة أكفاء لتعويض هؤلاء الموظفين الذين يشتغلون بمؤسسات التعليم الخصوصي.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الأساتذة الذين يشتغلون بمؤسسات التعليم الخصوصي حسب إحصاء 2014 يناهز 14000 موظف، علما أنه تقرر عدم الترخيص لأساتذة المؤسسات العمومية للعمل بمؤسسة التعليم الخصوصي، وذلك تدريجيا على مدة 3 سنوات ابتداء من السنة الماضية.

ولذا، فإن القرار الذي اتخذته الحكومة للفصل بين التكوين والتوظيف، بتعديل مرسوم النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية سيمكن خريجي المراكز الجهوية من:

أولا، اكتساب كفايات ومهارات مهنية تمكنهم من القيام بمهام التدريس على أحسن وجه؛

ثانيا، التوفر على فرص الشغل في القطاع العام بعد اجتياز مباريات التوظيف التي ستنظمها الأكاديميات، حسب المناصب المالية المرصودة؛

ثالثا، إمكانية اختيار مقر العمل حسب المناصب الخاصة بكل أكاديمية؛

إمكانية اجتياز مباراة التوظيف عدة مرات حسب رغبة الخريجين؛

التوفر على فرص الشغل في القطاع الخاص لتعويض أساتذة القطاع العام العاملين بالمدارس الخصوصية؛

وأخيرا، إمكانية التعاقد مع بعض البلدان العربية الشقيقة التي عبرت عن رغبتها في التوفر على أساتذة مغاربة خريجي المراكز الجهوية.

بالنسبة لمباراة السنة الحالية، لقد تم إخبار مجموع المترشحين بمستجدات نظام التكوين والتوظيف، عبر بلاغ صحفي تم نشره في الصحف المكتوبة والجرائد الإلكترونية، وعبر تضمين هذه المستجدات في محتوى الإعلان الرسمي على المباراة.

الفوج الجديد كان يعلم بقرار الفصل بين ولوج المراكز التكوين والتوظيف.

أولا، عند تقديم ترشيحه لإحدى مراكز التكوين؛

ثانيا، وعند اجتياز الامتحان الكتابي؛

ثالثا، وعند اجتياز الامتحان الشفوي؛

رابعا، وعند تقديم ملف التسجيل في مراكز الجهوية؛

خامسا، وعند توقيعه لمحضر الالتحاق بمركز التكوين كطالب متدرب لمتابعة الدراسة في مجال التربية والتعليم.

1. تكوين أكاديمي يهدف إلى تكوين الطلبة في علوم التربية مع التركيز على المعارف والكفايات الأكاديمية، وتقوم بهذه المهنة منذ 2012 الجامعات عبر المدارس العليا للأساتذة وبعض الكليات التي تنظم المسالك الجامعية للتربية بسلك الإجازة؛

2. تأهيل مهني ينظم بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، ويهدف لاكتساب الكفايات التقنية والمهارات المهنية مع تقوية جانب أخلاقيات المهنة عبر تداريب ميدانية.

إلا أن عدد حاملي إجازات علوم التربية، لا يفوق 4400 مترشح سنويا مع غياب تكوين أكاديمي يخص أساتذة الابتدائي، هذه الوضعية تُزمننا بقبول مترشحين للتأهيل المهني من بين حاملي الإجازات كيفما كانت تخصصاتهم، علما أن ليس لهم دراية كافية بمفاهيم علوم التربية. هذه العملية أسفرت عن نقص في مردودية المراكز الجهوية، حيث عرف عدد الراشدين ارتفاعا ملموسا سنة بعد سنة.

كما أن الجمع بين التكوين والتوظيف يعني للمتدربين أنهم يتوفرون مبدئيا على الكفايات والمعارف اللازمة لمهنة التدريس، وأن مرحلة التكوين بالمراكز هي مرحلة صورية تهدف لإعداد لاندماج في المنظومة دون شرط اكتساب مهارات حديثة، ضرورة لولوج مهنة التدريس.

كما أن الحكومة تجد صعوبة في تدبير توظيفات قبل الموافقة على قانون المالية، إذ يتم تنظيم المباراة في شهبونيو، في حين تتم المصادقة على عدد المناصب المالية في شهبردجنبر.

هذه الوضعية تؤثر سلبيا على إمكانية تدبير التكوين والتوظيف في القطاع، بحيث يجب إما تنظيم مباراة ولوج المراكز في دجنبر مما سيقص من مدة التكوين، وهو ما يتعارض مع الجهود المبذولة لتحسين جودة التكوين، إما توفير مناصب مالية إضافية وهو أمر مستحيل، إما ترسيب عدد من الأساتذة المتدربين في امتحان التخرج للاندماج مع عدد المناصب المالية المفتوحة، وهو الشيء الذي أرفضه.

وعليه، فإن الحكومة قررت الفصل بين التكوين والتوظيف، معتمدة على المبادئ التالية:

- ترسيخ مسؤولية الأكاديميات في اختيار وتوظيف مواردها البشرية، في تنزيل واضح ومباشر لمبادئ الجهوية المتقدمة؛

- تعزيز دور المراكز الجهوية في جودة التأهيل المهني للأساتذة، لتمكين الطالب من اكتساب كفايات جديدة، معرفية وتقنية ومهنية ضرورية للقيام بمهامه، مع تفعيل منطق التنافسية بين المراكز والمرونة في الاستجابة لحاجيات الأكاديميات كما وكيفا؛

- استقرار الموارد البشرية بالأكاديميات بتوفير فرصة اختيار مقر العمل للخريجين، وذلك بالإشراك في المباريات التي ستنظمها الأكاديميات؛

في عهد هذه الحكومة، كل بوابل ديال الإجهازات على الحقوق، نزلت على رجال التعليم وكأن منظومة التعليم مرتبطة برجل التعليم هو الذي أفسدها، والذي أفسدها هو أنكم لا تملكون رؤية، وليست لكم إستراتيجية.

ثم قلت كلمة مهمة، السيد الوزير، نسجلها للتاريخ، يتم ترسيب المتدربين لحل مشاكل المناصب، لأن الحقيقة هي أنك دخلت 8340 وعندك غير 7000 منصب، إذن ضروري خاصك ترسب 1340، ترسيبهم، وتجي تقول لي ندير مباراة أخرى.

ثم كذلك عندك الخصاص مهول، السيد الوزير، (15000 postes) اللي خاصك، ما يمكن لكش تحل مشكلتك بالاحتفاظ، 60 و70 ولينا تنسمعوها على سبيل النكت، حتى ولينا حتى لـ 80.

إذن، بهذا نقول، السيد الوزير، الله يجازيكم بخير، اتقوا الله في هذه التربية والتعليم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المحترمة.

الكلمة لأحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة خبيتي الأمل ديال ماشي غير ذلك الفئة المستهدفة، ولكن جميع الأسر المغربية اللي تنتظر الآن، ما كاينش الدخول المدرسي، لحد الآن ما كاينش الدخول المدرسي اللي عند القرى، الآن ما كاينش الأطر التربوية، ما كايناش. فكيفاش يمكن نمشيو بهذا المرسوم وتنزلوه؟

المسألة اللي عندكم وهو خضعتو للتوجهات والإملاءات اللي تتعطيكم الناس خارج المغرب وتنقصو به البنك الدولي، وما خضعتوش وما تصنطوش للشعب كيفاش عندو وليداتو وخصمهم من يقرهم.

كيفاش عندكم الكلية اللي خاصها التعليم الأساسي عندو التكوين الأساسي اللي تعطي أساتذة وتزود الأطر التربوية، توجدنا، ويبقى فقط المراكز الجهوية اختصاصها هوفقط تعطي أسس في التربية والتكوين، أي الإستراتيجية ديال التعليم.

ولكن، الآن تنوجدو على أنه العرض اللي عندكم مع الطلب ما متوازنش، كاين خصاص كبير ومهول تيشهدوا جميع الأسر المغربية تتشهد هاذ الشي وعائشة فيه، الأسر المغربية الآن راه ضاقت درعا، الآن باقي الناس، لا بنايات ولا أطر تعليمية ما كاينة.

وانطلقت الدراسات بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بصفة عادية ب 12 أكتوبر 2015.

فيما يخص المنحة التي تم توفيرها للطلبة المتدربين، وأقول للطلبة المتدربين، فهي منحة للطلبة تأخذ بعين الاعتبار ظروف تنظيم التكوين في المراكز الجهوية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير، والكلمة في إطار التعقيب للفريق الاستقلالي، فليفضل أحد المستشارين.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

السيد الوزير،

في الحقيقة أنا شخصيا ما افهمت والو، السيد الوزير، ماشي غير الناس اللي ما فهموا والو.

أولا، عندنا منظومة التعليم ضعيفة، تخرج البطالة، ولينا نديرو التكوين يخرج البطالة، هاذي ما كيفهمها حتى واحد، معادلة غير مفهومة في العالم.

ثم ما كنفهمش نديرك تكوين أكاديمي، اللي كيديرتكوين أكاديمي هو الجامعات، أما المدارس العليا والمدارس و⁽¹⁾CPR كيديرو البيداغوجي باش ما بنقاوش نتزايدو.

ثم علاش، السيد الوزير، هذه الحكومة تصر على أن تصب الزيت على النار، لماذا تدشون لعهد مليء بالاحتجاجات؟ لماذا اللي كيحتج تتعطيوه حقو، اللي تيسكت تتاخذوا لو حقو؟ اعلاش تديرو لنا هاذ التربية على الاحتجاج؟

كل واحد ياخذ حقو، اللي جا يتكون، واش عندكم موقع معكم شي تعاقد على أنه غادي يتكون ويخرج للزئقة؟

ثم اعلاش تتمشيو للمراسيم؟ اعلاش ما تتدوزوش هاذ الشي قوانين؟ لأن تتعرفوا في البرلمان سترفض هذه القوانين.

أش تديروا، تديروا مجلس حكومي وتدوزوا مراسيم، وتجي تنزل من 2400 ديال المنحات تردها 1400، هذا الناس تزداد، تزداد للناس المصاريف، إلى غير ذلك.

أ السيد الوزير، راه عندكم الحق تضحكوا على هاذ الشي اللي تنقولو.

ولكن احنا نتأسف ونتألم لهذه الوضعية التي وصل إليها التعليم

¹Centres Pédagogiques Régionaux

إعلانه، ولتوضيح ما يجب توضيحه، في الحقيقة جعل الطلبة، هؤلاء المتدربون الأساتذة، أنهم يستمرون في إضرابهم.

هاذ الموضوع، السيد الوزير، لو أنكم أشركتم فيه ذوي الاختصاص، أشركتم فيه النقابات وأشركتم فيه رأي المجلس الأعلى للتعليم لكان للموضوع شأن آخر.

لو أنكم هاذ الموضوع اللي هو كبير جدا، لو جئتم به في إطار قانون، لكان مهم جدا أن يناقشه السادة المستشارون والسادة النواب، ويخرجون بقرارات تحمل فيه الجميع المسؤولية.

لو أنكم بادرتم وعجلتم بإخراج النظام الأساسي وإشراك الجهات المعنية في اتخاذ القرارات وتعديله دون الرجوع إلى مراسيم فردية، أحادية من غير إشراك المعنيين، لكان للموضوع شأن آخر.

ولكن، اليوم أننا أمام احتجاجات للطلبة، أنا تنقول اليوم قبل أن يفوت الأوان، وجب أن نستمع وأن نحاور وأن نُشرك وأن نتخذ القرار المناسب قبل فوات الأوان.

لأنه، السيد الوزير، هذا ميدان لا يجب المغامرة فيه، ويجب أيضا في نفس الوقت أن نُراجع الالتزامات، نعم أنتم تريدون أن تشاركوا أو تهيؤوا أساتذة للقطاع الخاص، أن تراجعوا التعاقدات ودفتر التحملات مع القطاع الخاص.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

والكلمة في إطار التعقيب للفرق الحركي، فليفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السؤال على درجة كبيرة من الأهمية، وللأسف، السيد الوزير، الجواب ديالكم كان دون انتظارات السادة البرلمانين.

فيما يتعلق بمشكل الأساتذة التابعين لجميع المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، لا ينحصر فقط في المرسومين رقم 588 و589 للذان صدروا في غشت الماضي، بل الأمر يتجلى في غياب التنسيق بين القطاعات الحكومية، السيد الوزير.

فكيف يمكن تنظيم مباراة من طرف وزارة التربية الوطنية لفائدة 8000 منصب برسم سنة 2014-2015، بينما وزارة المالية حددت 7000 منصب، بمعنى ما هو مصير حوالي 1000 أستاذ جديد؟

المشكل اللي كاين الآن، السيد الوزير، والدليل على هذا ديال الخصاص راكم تتناديو الآن وناديتو على المتقاعدين من رجال التعليم وعيطتولهم ودرتو معهم التعاقد باش يقوموا لكم بالدعم، ولكن دوزتهم للأقسام وتيقريو في الأقسام، وتتعطيوهم تعدد المستويات وتعطيوهم تيقريو لواحد اللغة اللي ماشي ديالهم، هذا راه عبث وهذا غير صالح نهائيا وما كاينة إستراتيجية، لا إستراتيجية عندكم ولا رؤية.

ثم أنه كان غياب، كان عليكم أنكم تطرحو هاذا الأمور تطرحوها للنقاش وتطرحوها مع المنسقيات وتطرحوها مع الفاعلين اللي هما المتدخلين في المجال ديال التعليم باش يكون واحد المخطط وواحد الرؤية إستراتيجية.

الحصيلة ديالكم ديال من، الحكومة ملي دخلت في 2011 للأن ما وجداتش النقص وما خضعاتش لواحد المعيار ودارت واحد الإستراتيجية باش تدير الخصاص، تنقص منه، بل زادت وعمقت المشكل، هاذا المشكل، أ السيد.. عندو تأثيرات سلبية بالأخص عند الأسر المغربية

الأسر الآن تتعاني معاناة كبيرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة في إطار التعقيب لفرق العدالة والتنمية، فليفضل أحد المستشارين مشكورا.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

نحن في الحقيقة منحنا، السيد الوزير، فرصة ليتحدث لنا ويوضح للطلبة ويوضح لعموم المواطنين وللمستشارين المحترمين موضوع هذا الإضراب.

لكن، للأسف الشديد تحدث كثيرا، ولكن بلغة وبشكل في الحقيقة جعلنا نفهم لماذا أصدر مذكرة أخيرا يتحدث فيها عن تدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية، اليوم نفهم ونزداد فهما في الموضوع.

السيد الوزير،

أن هذا الموضوع هو موضوع حساس جدا، موضوع التربية وموضوع تكوين المؤطرين والأساتذة موضوع هام جدا، لكن الطريقة التي يدبر بها وسكوتمكم هذه المدة وعدم خروجكم عن الصمت لإعلان ما يجب

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة في إطار تعقيب لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد ياسين غنموني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة الأعضاء المستشارون،

إننا ندرك دوافع وإكراهات إصدار المرسومين، موضوع السؤال، السيد الوزير، ولكن الضرورة والمصلحة الوطنية تقتضيان أحيانا أن نتراجع خطوة إلى الوراء لتتقدم نحو المستقبل بكل ثقة وبخطوات أكثر ايجابية ونجاعة.

ولتفادي الاحتقان في المراكز الجهوية للتكوين والذي امتد إلى الشارع، ومن أجل النهوض بقطاع يُصنف في الدرجة الثانية من حيث أولويات بلادنا بعد قضية الوحدة الترابية، عبر التخفيف عن حدة الهدر المدرسي الذي يتزايد موسما بعد آخر، السيد الوزير، إذ ارتفع ما بين موسمي 2012 و2013 و2014 و2015 في السلك الابتدائي من 1.9% إلى 2.9%، وفي الثانوي الإعدادي من 9.3% إلى 12.2%، وفي الثانوي التأهيلي من 8.7% على 13.9%.

وللتخفيف كذلك من حالات الاكتظاظ، الذي يصل العدد منه في الفصل الواحد أحيانا إلى 48، و50 ممتدرا، وتقليص ظواهر أخرى تترتب على الخصائص في أطر التدريس، كضم الأقسام وتقييد أطر التدريس وتكليف مدرسين بتدريس مواد ليس من صميم تخصصهم، وفرض التنقل بين المؤسسات لاستكمال الحصص الزمنية مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على جودة ومردودية التعليم.

لأجل ذلك كله، لا بأس من إعادة النظر، السيد الوزير، في المرسومين المذكورين، لأن قطاعا مصيريا، بما له من أولوية، لا ينبغي التراجع عن مكتسبات أطره، كما لا ينبغي أن يطاله تقليص التوظيف والانفاق، لأنه حتى في حالة توظيف 10 آلاف.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة في إطار التعقيب للفريق الاشتراكي، فليتفضل أحد المستشارين مشكورا.

وهو ما دفع بالسيد وزير التربية الوطنية في يوليوز الماضي عند انتهاء المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين من امتحانات التخرج، إلى إصدار أمره بعدم الإعلان عن لوائح الناجحين في هذه الامتحانات، حتى لا يطرح السيد الوزير المحترم المشكل داخل الحكومة.

السيد الوزير المحترم،

نحن مع إصلاح مهن التربية والتكوين، لكن في إطار مقاربة شمولية وتشاركية توفر شروط نجاح الإصلاح وتضمن حقوق المتخرجين والمتدربين.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الرزمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أنا فقط لم أستطع أن أستوعب كيف أن الدولة قامت في وقت سابق بامتصاص مشكل البطالة عشوائيا، عبر توظيف أساتذة في قطاع التعليم من المعطلين حاملي الشهادات الذين لم يتم تكوينهم في مراكز تكوين الأساتذة.

واليوم، تقوم بتغيير سياستها بـ 180 درجة، حيث أنها ارتأت حل مشكل الفائض العددي، بالتضحية بالأطر التي كُونت أساسا لتكون أطرا تعليمية ذات كفاءات بيداغوجية وديداكتيكية.

وبالتالي، فإن هذا التغيير الجذري في السياسة الحكومية هو الذي يجعلنا غير قادرين على فهم التوجه العام الذي من المفروض أن لا يخرج عن إطار إصلاح معقلن لمنظومة التربية والتكوين واستحضارات الأولويات الأساسية التي ينبغي التركيز عليها في كل مقاربة إصلاحية.

السيد الوزير،

إن مصدر الاحتجاجات التي يقوم بها مهنيو التربية والتكوين ناجمة أساسا، ليس عن القرارات المتخذة من طرفكم، وإنما عن غياب المقاربة التشاركية المنصوص عليها في الدستور، والتي تعتبر ملزمة في مثل هذه القرارات التي تم تمريرها في فصل الصيف، وانشغال الجميع بالعطلة وبالاستحقاقات الانتخابية.

فجاء، نلتمس منكم، السيد الوزير المحترم، مراجعة مثل هذه القرارات وان كان لها ما يبررها، فنطلب منكم إشراك المعنيين، وإقناعهم بأهميتها.

وشكرا.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة، السيد الوزير المحترم، لا أحد يُنكر بأن المنظومة التعليمية د بلادنا ليست بخير، والجميع يندد بإصلاح حقيقي لهاته المنظومة التعليمية.

لكن، السيد الوزير، خليني نقولك، باسم الفريق الاشتراكي، وبكل أسف، أننا ندق ناقوس الخطر، وننبه الحكومة إلى عواقب هذا القرار الذي لم يراعي الأزمة العميقة التي تتخبط فيها المنظومة التعليمية ببلادنا.

السيد الوزير،

بعد الاستماع بإمعان للجواب ديالكم، لم تستطيعوا باش تعطيونا واحد الوصفة وواحد الحل حقيقي لمشكل حقيقي، الحكومة كتقول بأنها غتزيد في المنح، هاذو طلبية في القريب العاجل غيصبحوا أساتذة، خفضتوا لهم المنحة، لماذا هذه الازدواجية في التعامل مع الأمور.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، الحكومة كتقول بأن خاصها تدير إصلاح حقيقي شمولي للمنظومة التعليمية، والجميع يقر (المجلس الأعلى للتربية والتكوين، البرلمان، الحكومة) بأن هناك خصاص مهول، كايين بعض الأقاليم اللي عندها (-170)، راه كيجيبوا 6، 7 د المستويات في قسم واحد.

كيفاش، السيد الوزير، احنا اليوم غنديرو التكوين وغنقولو مزيان مع تأهيل هاذ الطلبة الأساتذة بالكفايات العلمية وبالمهارات اللغوية إلى آخره، وبعد مضي ديال سنة أو سنتين تكوين غيلقاو هاذ الناس الأنفس ديالهم عرضة في الشارع العام.

إلى كانت الحكومة، السيد الوزير المحترم، تدعم أو ستدعم القطاع الخاص، غتوفر أطر وتدفعهم للقطاع الخاص، خاصها تكون إستراتيجية واضحة، غيبتو المقاربة التشاركية.

وبالتالي، احنا في الفريق الاشتراكي كنعقولو بأن الأمر يتعلق بمرسوم، القانون يمكن أن يطاله التعديل، هذا ماشي قرآن، المرسوم يمكن في أي ساعة وحين العدول عنه، وتجنبوا الناس لا يمشيو لا الغرفة الإدارية بمحكمة النقض، ولا يديرو الاحتجاجات فشارع محمد الخامس اللي أصبح هاذ الاحتجاج فشارع محمد الخامس واحد الظاهرة اللي كترينو المغاربة ديال المستقبل، بأن شي واحد إلى بغا حقو خاصو حتى يعي يحتج هنا عاد ياخذ حقو.

السيد الوزير المحترم،

ينبغي القطع مع هاذ الظاهرة عن طريق الإنصات والاستماع واعتماد المقاربة التشاركية مع النقابات ديال التعليم ومع أولياء الأمر، والحكومة يكون عندها واحد الرؤية واضحة. لأنه لا يعقل، السيد الوزير، باش تكونوا الناس وتقولوا لهم سيرو بحالكم، وإلا غادي تنتقل

العدوى حتى للقضاء، على غدا يعي وزير العدل ويدير لنا مرسوم ويكون الناس في المعهد العالي للقضاء ويقول لهم أسيدي حتى تخرجو سنتين عاود ثاني ما عنديش مناصب مالية، وإو القضاء ما يمكنش يتخصص، لأنه التعبير عن سيادة الأمة، التعليم كايين القطاع الخاص... شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة أنا أتأسف لأنه عندما رد السيد الوزير على الأسئلة ديال الإخوان المستشارين والأخوات المستشارات، فهو يريد أن يعلل إصدار القرارات بأن رجال ونساء التعليم ما عندهومش الكفاءة الكافية والمتدربين كذلك، فلهذا أنا كنعقول بأنه إعلان صريح وواضح عن تردي المنظومة التربوية في المغرب وماشي مسؤولية الطلبة في المراكز.

الأسبوع الفارط، جاءت السيدة الوزيرة وأعلنت على أنه هناك إستراتيجية للحكومة فيما يخص أننا غادي نزيدو المنح للطلبة المتدربين، وإذا بنا الآن نقف على مرسوم اللي كينقص 50% من المنحة للطلبة المتدربين في المراكز، ومع العلم أنه حانا في إطار جودة التعليم كنعقولو بأنه يجب توفير جميع الشروط لرجال ونساء التعليم من أجل التدريب ومن أجل البحث العلمي ومن أجل أنهم يكونوا غدا أساتذة يليقون بإنتظارات الشعب المغربي.

هناك كذلك، السيد الوزير، المرسوم المتعلق بفصل التكوين عن الوظيفة، فهذا كيبين على أنه هناك ارتجالية، ارتجالية من طرف الحكومة ومن طرف وزارة التربية الوطنية، كيفاش أن الحكومة كتفتح مباريات للتكوين وفي آخر لحظة، في شهر غشت كتصدرها هاذ المرسوم، مع العلم أنه كايين هناك 240 ألف في الخصاص في التربية والتعليم، وهناك اولاد الشعب مساكن كيجلسو في القسم 70 واحد، البنية التحتية مهترنة، مدارس اللي كنعشمو نشوفوها ونقولوا أنها ديال مغرب اليوم.

السيد الوزير،

كيظهر لي بأنه أحسن حاجة يمكن لكم تديروها هو التخلي عن الإرتجالية وإشراك النقابات ونقولك على أننا توصلنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالبرنامج النضالي لهاذ الفئة، وبأنهم غادي يخرجوا معنا نهار 29 نوفمبر للشارع، ونحن ندعمهم وسنقف معهم.

كما أننا نطلب منكم أن تضعوا إستراتيجية حقيقية للتعليم

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

أظن بأنه نقطة نظام في التسيير هو تتعلق بدور هذه الجلسة من أجل تمكين الشعب المغربي في الاستماع إلى حكومته، الإمساك عن الكلام أو رفض الكلام أو رفض الرد هو الإمساك عن ممارسة المسؤولية، فلذلك على الوزير أن ينتقل وبين لنا علاش ما بغاش إجاب؟ واش معنى أنه قبل كل ما سمع أو أنه غير وجهة نظره أو أنه أصبح ليس في قدره مواصلة المسؤولية.

فلذلك هذا مشكل خطير، لا تملك الحكومة حق السكوت أمام البرلمان، بل نأتي بها إلى هنا لتناقش وتواجه الشعب المغربي من خلال الأسئلة التي تطرح.

فهذا السلوك لم يسبق أن سمعناه، لا يتعلق الأمر بكلام فائض أو زائد في أكبر مشكلة يعيشها المغرب، كل الناس يريدون أن يسمعوا رأي الحكومة في هذا الموضوع.

لذلك، ألتمس أن تسجلوا وأن تقوموا كمسؤولين في البرلمان بما يستتبع ذلك حتى لا نترك أنفسنا في شيء...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي أعمو.

في نفس الإطار بلاتي الله إخليك الأخت ثوريا، بلاتي الله إخليك ، بلاتي.. كايين باقي طلبات ديال نقط نظام أخرى؟

السي تويزي.. لا حتى لا تُصبح الجلسة هي جلسة ديال نقط نظام مازالين متبوعين بسؤال ومتبوعين بالبت وحتى لا نحرم باقي المستشارين من طرح أسئلتهم ومناقشتهم في إطار البت، والقضية ديال التعقيب الوزير يجب عليه أن يجيب، أما التعقيب فهو حق قد يستعمله وقد لا يستعمله.

الكلمة للأخت ثريا، تفضلي.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

شكرا السيد الرئيس.

فأنا أعتبر بأن انسحاب السيد الوزير هو إهانة لنا كاملين كمستشارين، قلنا أن قضية التربية والتعليم إهانة للشعب المغربي واستخفاف بالأراء ديالنا قلت قضية التعليم تأتي بعد قضية الوحدة الترابية والسيد الوزير كيسمع لنا وكيجرح هذا تصرف لا مسؤول، نحن نتكلم عن حق من حقوق المواطنة للمغاربة، كيفاش أن السيد الوزير يتعامل معنا.. شنو هي الرسالة، أنا بغيت نعرف، أشنو هي الرسالة من انسحاب السيد الوزير؟

الخصوصي، راه اولاد الشعب ما كيقرا ولا في العمومي ولا في الخصوصي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

إذن، السيد الوزير ليس له تعقيب على تعقيبات السادة المستشارين، ونشكره على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الآتية الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة وهي أسئلة تتميز أيضا بوحدة موضوعها، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

السؤال الآتي الأول موضوعه مشروع المرسوم القاضي بإعادة انتشار موظفي الإدارات والمؤسسات العمومية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

تفضل السي اللبار نقطة نظام في إطار التسيير.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

نتأسف كثيرا ...

السيد رئيس الجلسة:

نقطة نظام في إطار التسيير، السيد الرئيس؟

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

..في التسيير نعم السي.. في التسيير السيد الرئيس.

جرت العادة ووفق النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، وتوسيعا للفهم وحتى تتمكن الإخوة والأخوات المستشارين ومن خلال هذه الجلسة الدستورية التي تبث عبر قنوات التلفزة والإذاعة، يتمكن الشعب المغربي من الإطلاع على ما يُخالج تساؤلاتهم وأفكارهم.

هذا نسجله بمرارة واستياء كبير أن السيد وزير التربية الوطنية لا يرد ويتجاهل جميع الاقتراحات والتعقيبات ديال السادة المستشارين والسيدات المستشارات، فالتمس تسجيل وعقد لجنة التعليم في أقرب وقت إذا سمحتم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نقطة نظام ثانية، السي أعمو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة ثريا.

السي تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

في الواقع هذه سابقة ولهذا لا بد أن نسجل أن هذه سابقة، عندما ينسحب وزير وطُرح عليه أسئلة من جميع الفرق في موضوع من الأهم بمكان اللي هو ميدان التربية والتكوين وفيه كلام وفيه كذا، ولا يجيب! إذن هذه رسالة لمن؟ رسالة لنا احنا؟ زعما شربو البحر، تكلم قل اللي ابغيتي وزيد فحالك.

إذن، هذه سابقة خطيرة جدا، يجب على الوزير أن يتحمل المسؤولية ديالو أمام البرلمان وأمام المواطنين، لأن طرحوا تساؤلات من طرف جميع الفرق، هذا إشكال لا بد أن يُجيب. لاش هاذ الجلسة؟ هاذي الشئ كلو لاش هاذ الجلسة؟ باش من خلال البرلمان، من خلال الأجوبة ديالو يتوجه إلى الساكنة، أن يتوجه إلى عموم المواطنين باش يشرح لهم، إذا زعما قال لنا احنا كبرلمان شربوا البحر والمواطنين يشربوا البحر، هذا ماشي سُلوك، ماشي سُلوك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد المستشار المحترم.

وأنتقل.. كايين تعقيب للسيد الوزير.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، مكلف بالشؤون العامة والحكامة:

لا، اسمحو لي وا سمعوني، الحكومة نيابة عن الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، نيابة عن السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، كنبغي نأكد أن ..

السيد رئيس الجلسة:

الحكومة.. الحكومة متضامنة.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

.. أن الحكومة، لا نيابة، كنوب عليه مدة هادي في واحد العدد ديال الجلسات، وعاد خرجت من جلسة كنوب عليه، الحكومة كتاحترم المجلس، الحكومة كتاحترم المجلس، والحكومة مستعدة تجاوب المجلس، والحكومة مهيأة للرد على السادة النواب ومناقشة السادة النواب ولا تتهرب الحكومة من الأجوبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

وننتقل إلى كلمة أحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال الموجه للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية في موضوع «مشروع المرسوم القاضي بإعادة انتشار موظفي الإدارات والمؤسسات العمومية»، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لا، ما غيممكنش نمشيو في نقط نظام، لا، لأن كايين حق ديال المستشارين في طرح أسئلتهم في إطار البث، نقطة نظام في التسيير، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

هذه مؤسسة عندها ضوابط وعندها قواعد، من المفروض ملي يجي السيد الوزير المكلف بالشؤون العامة والحكامة ينوب عن وزير آخر، كان من المفروض أن يخبر الرئاسة والرئاسة تخبر المجلس.

لكن أن يقول السيد الوزير من تلقاء ذاته بدون علمنا ويقول «أنا راني أنوب على...».

هذا.. إضافة، إضافة لما جرى مع السيد وزير التربية الوطنية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

.. اسمح لي الله يخليك، اسمح لي الله يخليك، حقي بحال الآخرين.

السيد رئيس الجلسة:

كايين حقوق الآخرين كذلك.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

..عندما يقع مثل هذا الأمر من طرف وزير مسؤول على قطاع جوهري وأساسي في حياة المواطن ومستقبل البلد، وهو باقي لو 13 دقيقة بدون أجوبة على أسئلة جوهرية طُرحت في صميم مستقبل البلد، هل هذا مسؤولية سياسية ديال هاذ السيد الوزير؟

(Donc) هذا ماشي مسؤول سياسي، للأسف الشديد.

وزارة التربية الوطنية كمثال، لماذا لم تفتح الحكومة باب الحوار مع المركزيات النقابية حول هذا الموضوع اللي هو جوهرى وأساسى بالنسبة للطبقة الشغيلة المغربية؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم سؤال حول تداعيات مرسوم إعادة انتشار موظفي الدولة.

المستشار السيد عايد شكيل:

السيد الرئيس.
السيدات والسادة المستشارين،
السادة الوزراء،
السيد الوزير،

المرسوم الحكومي الذي اتخذته في شأن انتشار موظفي الدولة أثار حالة استياء ورفض مطلق لكل أشكال التحكم من قبل الإدارة التي أصبح بإمكانها بمقتضى هذا المرسوم إطلاق يدها في إعادة انتشار أزيد من 125 ألف من موظفي الدولة المنتمين للأطر المشتركة من الوزارات.
لذا، السيد الوزير، نسائلكم عن أسباب تبني هذا المرسوم وتداعياته على موظفي وأطر الدولة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.
السؤال الآتي الثالث موضوعه التخوفات المرتبطة بتفعيل المرسوم المتعلق بنقل الموظفين المنتمين إلى الهيئات المشتركة بين الإدارات، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيد الرئيس.
السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارين،
لقد صدر أخيرا المرسوم المتعلق بنقل الموظفين المنتمين إلى الهيئات المشتركة بين الإدارات، وهو مرسوم يروم إعادة انتشار الموظفين بالشكل الذي يحقق سد الخصاص على مستوى الجهات والأقاليم، لكنه في الوقت نفسه يثير كثيرا من المخاوف لدى المعنيين به.

لذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير والإجراءات الاحترازية التي تنوون القيام بها عند تفعيل مقتضيات هذا المرسوم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
آخر نقطة نظام، الله يخليكم باش ما نستمرش في نقط نظام.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

السيد الرئيس،
أنتم مسؤولون على تسيير الجلسة في هيئة دستورية.
حضر السيد وزير التربية الوطنية، وطُرحت الأسئلة، وتم التعقيب عليهم من طرف السادة المستشارين، وانسحب.

فإذا بنا نفاجا، وهذه مهمتكم، السيد الرئيس، واسمحتو للسيد الوزير أنه يعاود يتدخل باسم الحكومة، هذه سابقة خطيرة في أنه الحكومة تتعامل مع المجلس بهذه الاستهانة وبهذه الطريقة، وزير ينسحب، ينوض وزير واحد آخر لا صفة له في أنه يجاوب، وما اخبركمش بأنه غادي ينوب عليه، وينوض ويجاوب وتسمحوا ليه.
هذه أشياء يجب أن تُمارسوا مسؤوليتكم، السيد الرئيس، للحد منها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.
الحكومة كتحضر في إطار الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وله الحق أن يتدخل في نقطة من النقط، ما كانش الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان حاضر ناب عنه السيد الوزير المحترم، ليس هناك مشكل.
الكلمة للفريق الاستقلالي، في إطار السؤال الموضوع على السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية، فليفضل أحد السادة المستشارين مشكورا.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
أعدت الوزارة الوصية مشروع مرسوم يقضي إلى إعادة انتشار 125 ألف موظف عمومي مشترك بين مختلف الوزارات، مما أثار مخاوف العديد من الموظفين، مخاوف ارتبطت أساسا بأن كون هذا المرسوم قد يكون سيفا تسلطه الإدارة على موظفي الدولة والجماعات المحلية، مسلطا للمساس بمكتسبات الشغيلة المغربية.

ولهذه الأسباب، فإننا نسائلكم، السيد وزير الوظيفة العمومية، وأتمنى أن لا يجيبني وزير آخر، حول أسباب تنزيل هذا المشروع؟

ثانيا، حول هذا المشروع مرسوم ستتخلى الحكومة عن فتح مناصب جديدة لتغطية العجز الحاصل، خاصة واسمعا العجز الحاصل في

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الآتي الرابع موضوعه إعادة انتشار الموظفين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي ادريس العلوي حسني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات المحترمات،

يُعتبر تثمين الموارد البشرية عاملا حاسما لنجاح برنامج إصلاح وتحديث القطاعات العمومية، بحيث أنكم عاقدون العزم على المضي في هذا الاتجاه، ويتجلى ذلك في خلال المراسيم المصادق عليها أخيرا والتي تهتم الموارد البشرية، من بينها مشروع مرسوم حكومي يرمي إلى إعادة انتشار 125 ألف موظف عمومي ومشارك بين مختلف الوزارات.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير، ما هي المقاربات المعتمدة في إعادة انتشار الموظفين مع مراعاة الجانب الحقوقي لهم وعدم تفكيك الأسر؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

السؤال الآتي الخامس موضوعه حركية الموظفين الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل فليتقدم، شكورا أو مشكورة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، لقد سبق لوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة أن أصدرت خارج طاولة المفاوضات المرسوم المتعلق بحركية الموظفين، الأمر الذي خلف استياء عميقا لدى كل الموظفين والموظفات.

سؤالنا: ما الذي تعتمون القيام به للتفاعل عمليا مع مطالب الموظفين والموظفات بهذا الخصوص، بعيدا عن فرض سياسة الأمر الواقع؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الآتي السادس موضوعه مرسوم إعادة انتشار الموظفين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن تداعيات تطبيق مرسوم إعادة انتشار الموظفين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم.

والكلمة للسيد وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بمرسوم إعادة انتشار الموظفين، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد مبيدع، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا أهنتكم جميعا على انتخابكم كأعضاء لهذا المجلس الموقر.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين على طرحهم لهذه الأسئلة الهامة حول المرسوم المتعلق بنقل الموظفين.

طرحكم، حضرات السيدات والسادة، لهذا السؤال يشكل فرصة لتفسير وتوضيح مقتضياته والآثار الإيجابية المنتظرة من تطبيقه.

لا شك أنكم تدركون أهمية الحركية في ترشيد تدبير المواد البشرية وحسن استعمالها وتأهيلها، بما يمكن الإدارات العمومية والجماعات الترابية من التوفر على الكفاءات البشرية المتمرسية التي تحتاجها.

تم إصدار هذا المرسوم تطبيقا للفصل 38 المكرر من النظام الأساسي للوظيفة العمومية، والذي تم بموجبه سنة 1997 إقرار إعادة الانتشار، والذي أصبح يعرف بنقل الموظفين بعد تعديل الفصل السالف الذكر سنة 2011، بتوافق مع المركزيات النقابية الممثلة

والمهام إلى الجهات والجماعات، وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تفعيل مقتضيات هذا المرسوم.

إعداد هذا المرسوم جاء تدعيماً للآليات الحركية المعمول بها لحد الآن، وهي الإلحاق والوضع رهن الإشارة. معلوم أن هاتين الآليتين يتم اللجوء إليهما بمبادرة من الموظفين.

علينا أن نسجل أن إصدار هذا المرسوم يأتي في سياق وطني متميز. مجال تطبيق المرسوم: هذا المرسوم يهم فقط الموظفين المنتمين إلى الهيئات المشتركة، 11 هيئة، عدد الموظفين في الهيئات المشتركة يبلغ 260 ألف وليس 125 ألف، 260 ألف موظف، فيما 125 ألف موظف في الإدارات العمومية و134 في الجماعات المحلية، باقي الموظفون غير معنيون بهذا المرسوم، كالتربية الوطنية والتعليم العالي والأمن الوطني وإدارة السجون والمرضى.

كيفية تفعيل هذا المرسوم:

أولاً، النقل بناء على طلب الموظف بعد موافقة الإدارة الأصلية والإدارة الطالبة والموظف، هذا ما فيه مشكل.

النقل الثاني وهي مبادرة من الإدارة أو الجماعة التي ينتمي إليها الموظف، وفي هذا الإطار تتم قبل شهر مارس من كل سنة إمداد لجنة ترأسها وزارة الوظيفة العمومية بالحاجيات المطلوبة، وكذلك بالموظفين المراد وضعهم رهن إشارة هذه اللجنة، التي تسهر على إعادة الانتشار ديال الموظفين حسب الطلبات وحسب يعني المتطلبات المتوفرة.

تراعى في هذا الأمر أولاً هذه الاحتياجات تنشر على جميع المواقع والآليات الإعلامية، لكي يطلع عليها الجميع، وربما تساعد في النقل التلقائي للموظفين الراغبين في الالتحاق ببعض الإدارات، ونعلم أن عدة موظفون يشتغلون في قطاعات ليس لهم بها أي اتصال أو لا يتوفرون على الكفاءات أو التكوين الذي يتلاءم مع ممارسة هذه المهنة، وهذه طريقة لإعادة الانتشار لتوفير هذه الإمكانيات.

اللجنة التي ستسهر على دراسة هذه الملفات ترأسها وزارة الوظيفة العمومية وتتكون من عضوية وزارة المالية والداخلية، إذا كان الأمر يتعلق بالجماعات المحلية، وتراعى فيها عدة مقاييس، تهم أساساً، أقول أساساً، النقل حسب الاحتياجات المعبر عنها، وستتخذ كل الإجراءات لكي نجيب على التخوفات التي يعبر عنها الموظفون.

ثانياً، كل نقل تم من عمالة أو إقليم إلى إقليم سيتمتع الموظف بإمكانيات جغرافية تتمثل في ثلاثة (3) أشهر من الأجر، تراعى كذلك الدخول المدرسي.

وأنا رهن إشارتكم للرد على تساؤلاتكم في إطار التعقيب.

شكراً.

بمجلسكم الموقر آنذاك، أقول أن تم هذا التعديل فيما يخص نقل الموظفين بموافقة المركزيات النقابية الممثلة بهذا المجلس الموقر آنذاك.

حضرات السيدات والسادة،

قبل أن أبدأ في نبذة عن تنزيل مضامين هذا المرسوم، أعطيككم نبذة عن انتشار الموظفين في الوظيفة العمومية بين الجهات وبين المؤسسات.

عدد الموظفين اليوم المدنيين في الوظيفة العمومية، سواء الإدارة العمومية أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية: حوالي 870 ألف موظف، موزعة كالتالي:

- إدارات الدولة: 536 ألف موظف؛

- الجماعات الترابية: 144 ألف موظف؛

- والمؤسسات العمومية: 190 ألف موظف.

نسبة التغطية: 21 موظف لكل 1000 نسمة، وهذه النسبة تعد الأقل في دول المنطقة، ويختلف هذا المعدل من جهة إلى أخرى:

• جهة العيون-الساقية الحمراء فيها 31 موظف لكل 1000 نسمة؛

• جهة الدار البيضاء ومراكش-أسفي، وطنجة- تطوان- الحسيمة مثلاً فيها 13 موظف لكل 1000 نسمة.

أما فيما يتعلق بتوزيع موظفي الإدارات حسب الجهات، فهناك ثلاث مجموعات مشكلة من أربع جهات، 60% من الموظفين متمركزين في أربع جهات وحدها، هي: جهة الرباط-سلا-القنيطرة، والدار البيضاء-سطات، وفاس- مكناس، ومراكش.

المجموعة الثانية فيها 30% من عدد الموظفين، هي: طنجة- تطوان- الحسيمة، سوس- ماسة وبني ملال- خنيفرة والشرق.

وأقل من 9% من الموظفين متمركزين في أربع جهات، هي درعة- تافيلالت، العيون- الساقية الحمراء، كلميم- واد نون، الداخلة- وادي الذهب.

إذن، أربع جهات فقط تستحوذ على 60% من الموظفين، و40% موزعة على ثماني جهات.

فيما يتعلق بنسبة اللاتركيز: تبلغ نسبة لا تركيز الموظفين على الصعيد الوطني معدلاً مهماً، بلغ سنة 2014: 93%. وهذه النسبة المهمة تعكس سياسة حكومية تتجه نحو تعزيز اللاتركيز الإداري وتقريب الإدارة من المواطنين، بالنظر لأهمية هذه النسبة فلا بد من تهمين هذا المجهود عبر إمداد الإدارات العمومية والجماعات المحلية بالآليات القانونية والتدبيرية اللازمة لتعبئة مواردها على الوجه الأمثل.

هذه الأرقام الناطقة، السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة، التي سبق استعراضها، تبين الحاجة الماسة إلى توزيع معقلن للموارد البشرية، خاصة في الوضع الراهن بعد نقل الكثير من الاختصاصات

اللي خاصنا فينا هي؟ كاع هاذ الموظفين كاتنين، إلى امشينا كذلك غير للممرضين 20 ألف فينا هي؟ فين مشات؟ إلى امشينا كذلك للتعليم 10 آلاف، واش ماشي من هاذ المرسوم، آ السيد الوزير، شي سياسة اللي ابغيتوباش تخلوا على خلق مناصب جديدة اللي تينظرها الشباب هنايا أمام البرلمان واللي كل نهار تنقولوراها الناس عندهم آمال بأنه باش يتوظفوا.

لا، السيد الوزير، أنا كذلك كنتفق مع الإخوان اللي كيشوفوا فهاذ المرسوم وسيلة لبعض المسؤولين باش ينتقموا من بعض الموظفين اللي ماشي معهم في حزبهم أو ماشي معهم في نقابهم أو ما متافقينش معهم أو ما كيطبقوش القوانين ديالهم، وهاذ الشي راه كنعرفوه بالخصوص فينا اللي هنا عامل 40 عام و45 عام في الإدارة وكيعرف هاذ الشي، بلا ما شي واحد يقول لا، واحنا مآمنين به.

السيد الوزير،

تنتمى أن مرسومكم هذا ما يكونش ضرر للموظفين، وما يكونش تخبية على الشعب المغربي اللي كيعرف بأنه كاتين خصاص في جميع القطاعات، فين ما امشينا كنصيبو الخصاص، وهاذ الشي كتعرفوا أنت، آ السيد الوزير، وما نتخبواش من موراه.

تنتمناو بأنه تكون مناسبة كذلك باش يتخلقوا مناصب لولادنا اللي هما يتخرجوا من الكليات، واللي هما كينظروا من هاذ الدولة، هاذ الحكومة من النهار اللي جات وهي كتقاوول وباقي الآن ما دارت لهم حتى شي حاجة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة لأحد أعضاء فريق العدالة والتنمية في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، نحن نفهم بأن هاذ المرسوم التطبيقي هو الهدف الأمثل منو هو التوزيع الأمثل للموظفين على المستوى الوطني.

بطبيعة الحال كاتين فائض على مستوى قطاعات، كاتين عجز على مستوى قطاعات أخرى، لكن، السيد الوزير، لا نتفق معكم أن يكون هذا التوزيع فقط بتناسب مع الساكنة، التوزيع يجب أن يكون بناء على الكفاءات، هناك جهات، هناك قطاعات تحتاج إلى كفاءات، لا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

والكلمة في إطار التعقيب، أول تعقيب للفريق الاستقلالي، فليتفضل أحد المستشارين مشكورا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

إخواني،

في الحقيقة لا يسع الفريق الاستقلالي إلا أن يستلطف مما يمكن أن يقع من انتقال تعسفي، أما فيما يخص إعادة الانتشار فإن الإدارة العمومية والمواطنين، عامة المواطنين في مختلف الجهات لهم حق في أن تُقضى أوامرهم وحوائجهم.

السيد الوزير،

إذا كنا نبحث عن الجودة، فأظن أن عنصر الاستقرار، استقرار الموظف، هو الأساس في المردودية، أظن أن جل الموظفين قد اقتنوا منازل، قد اقتنوا مساكن بطرق لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى، لازالوا محملين بمصاريف الكريديات والمشاكل، إلى زدنا عذبتناهم من إقليم لإقليم معناه كتنقولو لهم مشات المردودية، مشات مصالح المواطنين.

إضافة، وربما بعض المسؤولين من منعدمي الضمير سيستغلون فرصة هاذ إعادة الانتشار لينتقموا من الموظف.

سؤالي أيضا مرة أخرى، السيد الوزير، أين هو التشارك والتشاور؟ وربما سنصل إلى حلول.

هذا المرسوم يمكننا أن نتفق عليه إذا لم يكن سيسبب في كوارث للموظف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة لأحد المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الوزير المحترم،

اللي سمع العرض ديالكم، غادي يقول الدنيا بخير.

آ السيد الوزير، احنا كل نهار كنسمعو الوزراء اللي معك في الحكومة هنا كيجيو يتباكاو من قلة الموظفين.

واش ما كنعرفش بأنه إلى امشينا غير مثلا للصحة، 12 ألف طبيب

إرادة الإدارة، هو أن يستعمل المشروع كسيوف تسلط الإدارة العمومية والجماعات الترابية على رقاب الموظفين بغاية انتقام رؤساء الإدارات العمومية والجماعات من الموظفين الممثلين نقابيا أو الخلافات الحزبية أو السياسية.

أضف إلى ذلك، السيد الوزير، أنه لا بد من حماية مصالح الموظفين المجبرين على تغيير مقر إقامتهم بالاستفادة من تعويضات جزافية خاصة، تتحملها الإدارة أو الجماعات الترابية المستقبلية لتغطية مصاريف الانتقال والسكن في مدينتهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

والكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، هذا المرسوم بالنظر للمنهجية تعتبر بأنه يفقد لمقومات الحوار الاجتماعي، وأنه كنص تطبيقي لم يُعرض للتشاور مع الحركة النقابية.

الصيغة الأولى في المرسوم والتي كتم المتعلقة بالانتقال بناء على طلب الموظف ما تيطرح إشكال كبير، ولو أنه في غياب التحفيز ما غاديش يعطي النتائج المنشودة.

ولكن الشق الثاني إشكال كبير ما سمي بالانتقال التلقائي هو في حقيقة الأمر انتقال إجباري، وغادي تكون عندو نتائج سلبية عكسية على مستوى كذلك المردودية، غادي تنتج عليه مآسي اجتماعية إذا لم يعدل، خصوصا إذا ما علمنا، السيد الوزير، بأن المناطق المعنية بالخصاص هي المناطق النائية الصعبة، القروية والتي الإدارة عوض أن تحفز الموظفين والموظفات، لأن الموظفات كذلك تبيعشوا في ظروف قاهرة في تلك المناطق، في عوض ما تلجأ للتحفيز لجأت إلى التنقل الإجباري، ضدا على المواثيق الدولية وعلى الأعراف في هذا الباب، وضربا بعرض الحائط بالضمانات التي خاصها تكون عند الموظفين.

من جهة أخرى، هاذ المرسوم يُشكل تراجعا صارخا على مكتسبات الموظفين، وكيكرس السلطة التقديرية للإدارة، إضافة لما كنقولو الإدارة للرؤساء على مستوى الجماعات الترابية كذلك، إضافة إلى كونه يفتح الباب على مصراعيه للمحسوبية، للتعسف، للتمييز على أساس الانتماء النقابي، وعلى أساس الانتماء السياسي، ومن ثمة كيسهل التخلص من مثلا، الممثلين النقابيين من خلال تنقيطهم جبرا.

يمكن مقارنة هذا الموضوع هذا مقارنة عددية، تناسبية.

القضية الثانية، السيد الوزير، هذا المرسوم صحيح مرسوم تطبيقي، هذا المرسوم تطبيقي مقتضيات النظام الأساسي العام للتوظيف العمومية، حصل توافق مع النقابات في مراجعة النظام الأساسي للتوظيف العمومية، وليس التوافق بشأن المراسيم التطبيقية، وكنا قد تحدثنا أن يحصل التوافق بشأن المراسيم التطبيقية وأن يُفتح فيها حوار.

السيد الوزير،

الفصل الذي تحدثون عنه يضع إمكانية النقل التلقائي كمسألة استثنائية، أما المسألة العادية هو أن يوجد الموظفون في وضعية عادية، في وضعية الاستقرار، وهاذ المسألة هذه هي مساس بالضمانات الأساسية للموظفين المدنيين، السيد الوزير، وهذه من الميادين التي يختص القانون بالتشريع فيها وليس المرسوم.

السيد الوزير،

أنا أقول بأن هاذ الأمر هذا نحن نتفق معكم في جانب منه، ولكن لا يمكن أن يُصبح الانتقال التلقائي مسألة أصل، والانتقال بطلب الموظفين هي الاستثناء.

السيد الوزير،

يجب أن تنتهوا إلى هذا الأمر، ثم المسألة الأخرى التي أود الإشارة إليها هو أن هاذ القضية ديال التعيين نحن أمام موظفين يُنقلون من جماعات إلى إدارات عمومية، يفهم في الفصل 7 من هذا المرسوم بأنه يتم بقرار مشترك يختص به رئيس الإدارة العمومية.

لكن، أنا أتساءل كيف عندما يتعلق الأمر في الجماعات المحلية يتحدث المرسوم عن السلطة المختصة، الرؤساء في الجماعات هم الرؤساء التسلسليين في الإدارات الجماعية وليست السلطة المختصة الممثلة في وزارة الداخلية، يجب أن نرجع إلى الأمر الأصل في هاذ الموضوع هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة في إطار التعقيب للفريق الحركي، فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

أشكركم على جوابكم القيم، لكن ما يثير التخوفات من هذا المشروع خصوصا في شقه الثاني المتعلق بالحركة الانتقالية بناء على

هو الدور ديالهم؟ باقي هاذ الملف ناعس، خاصنا نفكرو فيه، اللي بغى يشتغل مع الشعب، يشتغل، اللي ما بغاش يشتغل كايينة المغادرة الطوعية، خاصكم تفكرو فيها مرة ثانية.

هناك كذلك التوقيت المستمر، الحصيلة ديالو أشنو ربحنا منو، أنني يمكن لي نقولك، أ السيد الوزير، ما ربحنا منو والو، إلا مشينا لشي من المؤسسات العمومية، إلا مشينا لشي إدارة من الإدارات العمومية، نلقوا البيرواات خاويين والأماكن فارغة، احنا نديرو التقييم، هاذي من الحقوق ديال المواطنين.

وكنتمنى كذلك، السيد الوزير، ما يسمى بإعادة الانتشار، أنه نعطيوا واحد الأولوية خاصة والالتحاقات، لأن هناك مشاكل عدة، هناك مشاكل عدة.

أنا رجل تعليم...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت، معذرة. الكلمة للسيد الوزير المحترم للرد على التعقيبات.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين.

لابد أن أوضح أن هذا المرسوم تمهم فقط الهيئات المشتركة بين الوزارات، وهي 11 هيئة: المتصرفون، المهندسون، الأطباء، الأطباء البياطرة، المحررون، التقنيون، المساعدون الإداريون، المساعدون التقنيون، المكونون التابعون لمؤسسة التكوين المهني، المكلفون بتدبير وتسيير مؤسسات التكوين المهني، الأساتذة الباحثون بمؤسسات التكوين، الأطر العليا، فقط، ولا يهم أطر التربية الوطنية والتعليم العالي والأمن الوطني وإدارة السجون، والممرضين، ولا يهم بتاتا كذلك يعني رجال الوقاية المدنية ولا الجيش، حتى الإحصائيات قلت 860 ألف موظف مدني وليس مدني وعسكري، مدني فقط.

التوزيع اللي ما اعطيتكومشاي قبيلة، أن هذا الموظفون المشتركون بين الإدارات 70% منهم متمركزين في أربع جهات، ديال قنيطرة- الرباط، الدار البيضاء- سطات، فاس- مكناس، مراكش- آسفي.

لا، لا، هاذوك الموظفون بصفة عامة كيفاش موزعين الموظفين، دابا هاذو الموظفين المشتركين بين الإدارات اللي تمهم هذا التنقل، أو هذا المرسوم، هذا معطى جديد، علاش عطيتوليكم، 22% فقط كايينة في جهة تطوان- الحسيمة والشرق، سوس- ماسة وبني ملال- خنيفرة.

أما بالنسبة للمسألة ديال استشارة اللجان المتساوية الأعضاء في حالة الانتقال التلقائي، فالكل كيطلع بأن هاذ اللجان المتساوية الأعضاء ما هي لا تعدو أن تكون لجانا استشارية، وأن القرار في نهاية المطاف، القرار النهائي كييرجع لرئيس الإدارة ولا رئيس الجماعة أو الجماعة الترابية.

لهاذ الأسباب وغيرها من الأسباب اللي ما عندناش الوقت نعروضها، احنا في الاتحاد المغربي للشغل، السيد الوزير، نطالب الحكومة عبركم، بتجميد العمل بهذا المرسوم، خاصة الشق المتعلق بالتنقل التلقائي، وبفتح باب المفاوضات، مسؤولية، مع النقابات الأكثر تمثيلية، حتى يتم تعديله في اتجاه ضمان حقوق الموظفين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيدة المستشارة، شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

آخر تعقيب، للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة، ما كندشكوشي في الأرقام اللي اعطيتونا السيد الوزير وفي المعطيات اللي اعطيتونا، هذا واقع مبني على إحصائيات حقيقية.

ولكن، كايين مسألة أخرى، اللي هي عشناها في الأواني الأخيرة، حيث الاحتجاجات اللي عشناها، والإضرابات المتكررة فواحد العدد ديال المؤسسات وفي الإدارات العمومية.

وهذا هو اللي خلا هاذ الاحتجاجات، هو هاذ الملف طال لسنوات، وأنتم قلتتم، السيد الوزير، منذ أن 1997 إلى حدود الساعة هاذ الملف في طبيعته القديمة.

نحن في فريقنا، السيد الوزير، احنا كنفترحو عليكم في إطار تقسيم الجهة ومن خلال المعطيات اللي اعطيتونا على حسب الجهات، كنفترحو عليكم على أنكم باش تفتحوا حوار من جديد مع موظفي الإدارة العمومية، لأن كل جهة عندها الخصوصيات ديالها، والمعطيات اللي اعطيتوا هي معطيات قديمة، خاصنا نرجعوا من جديد، ونتماشاوا مع التقسيم الحالي.

كذلك، ما نشوفوشي غير الحقوق ديال الموظفين، الحقوق ديال المواطنين كذلك، هناك حقوق وواجبات، خاصنا نعطيوا للمواطنين الحقوق ديالهم كذلك.

وخصنا نديرو تقييم الإدارة العمومية، من حيث المردودية، واش الإدارة العمومية منتجة؟ فيها ربح؟ ولا نتجهوا لواحد الشق اللي ما هو خصوصي.

كذلك، السيد الوزير، هناك ما يُسمى بالموظفين الأشباح، أشنو

ولكن، تيبقى هذا القانون جا ابغى يصحح واحد الوضع، ولا ابغى يحسن واحد الوضع، إلى تبين أنه كايئة الإمكانية باش نصححو أحسن احنا منفتحين، واش احنا كنشروعولشي شعب آخر، احنا لبعضياتنا، والي فيها المصلحة ديال البلد ديالنا غادي نمشيو معاها.

وكاين ضمانات فعلا، هاذ اللجنة هذه خاص تعتمد الشفافية، ولكن غنحرسو، ما يمكنش واحد رئيس جماعة أو رئيس إدارة اليوم استغنى على واحد الموظف عندو واحد المؤهلات ووضعورهن الإشارة ديال الانتقال التلقائي، وغدا يطلب ليا موظف من نفس التكوين، ما يمكنش، هذا غادي يتوضح في منشور اللي غادي يحدد الكيفيات والتطبيق السليم والتزليل السليم المجرء لهذا المرسوم باش يبلغ الهدف ديالو اللي كنتنظروه جميع.

أنا تنتفهم التخوفات ديال.. يمكن الناس يستغلوه وينقلوا الناس بشكل تعسفي، هذا وارد، حاضر، ما كناش ما عارفينوش، عارفينو، احنا راه رؤساء جماعات ورؤساء إدارات وموظفون، وتعرفو هاذ الشي يمكن يكون.

ولكن، سنحرص على أن هذا المرسوم يكون شفافا ومنصفا وقادرا على حل بعض المشاكل اللي كتعاني منها الإدارات العمومية اليوم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

شكرا للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

هاذو معطيات، السيد المستشار المحترم، مُحينة، سواء عدد الموظفون وحسب التوزيع الجهوي الجديد، وعلاش صبرنا 18 عام عاد اليوم نزلناه، لأن عندنا الانطلاق ديال الجهوية الموسعة، الجهوية خاصها أطر، خاصها كفاءات، خاصنا نفتحو معابر، قناطر، مسالك سهلة مبسطة باش يمكن للأطروالكفاءات تنتقل من إدارة لإدارة، من جهة لجهة، بالطبع غادي نفتحو الإمكانية ديال التنقل الإرادي، ولكن كذلك تيمكن للإدارة تمارس هذا الحق.

ما يمكنشاي، وانت قلتي، السيد المستشار المحترم، ابغيتو إدارة ناجعة فعالة منتجة، ما يمكنش نراعيو فيها غير الجوانب الاجتماعية، وإلا ما ابقاتش آلية تديرية حقيقية لتزليل السياسات العمومية كيف ما ابغيناها.

إذا كنا كنازاعيو هاذ الجوانب الاجتماعية بوحدها ما غتبقاش عندنا إدارة، تولى عندنا حاجة أخرى، إلى ابغينا ما نراعيوش المردودية والإنتاجية، ياك؟ يمكننا نخلقوا مؤسسات أخرى لهاذ الشي.

لهذا، احنا حاولنا، وبالطبع هذه بداية، غادي نشوفو تمشات هاذ الشي اللي ابغينا، كان فيها تصحيح أو تسقيم غادي نقادوها، احنا لمن تنخدمو؟ تنخدمو لبلادنا وللموظفين ديالنا، للمواطنين ديالنا، للشعب ديالنا، المؤسسات ديالنا، كنساهموا في الانتقال الديمقراطي، بناء مؤسساتي جديد، نبقاو نشوفوا فيه، أش غادي نديرو لهاذ الجهوية؟ إذا ما امشاوش لها أطر كفاءة، متمرسة، قادرة، (opérationnels) من النهار الأول منين غادي نجيبوهم؟

كاين أطر كفاءة كتشتغل في قطاعات لا علاقة لها بالتكوين ديالها، خاصنا نفتحو لهم هاذ الإمكانية هذه، وكاين تفاوت بين الجهات، ما يمكنش هاذ الإحصائيات واحنا في إطار الجهوية الموسعة نخليوها جامدة ثابتة ما نجهدوش ما نخلقوش لها هاذ الآليات هذه.

محضر الجلسة التاسعة**التاريخ:** الثلاثاء 12 صفر 1437 (24 نوفمبر 2015)**الرئاسة:** المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعة وتسع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثامنة والثلاثين بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدان الوزيران المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

نعلم عن توصل مكتب المجلس بمقترحي قانونين، يتعلقان على التوالي بـ:

أولاً، مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 94.92 المتعلق بإحداث نظام المعاشات لفائدة أعضاء مجلس النواب، والذي تم تطبيق أحكامه على أعضاء مجلس المستشارين بموجب القانون رقم 53.99 كما تم تغييره بمقتضى القانون رقم 35.04، تقدم به مجموعة من السادة أعضاء الفريق الحركي؛

ثانياً، مقترح قانون يتعلق بإحداث المجلس الوطني للمناطق القروية والجبالية، تقدم به أعضاء مجموعة العمل التقدمي.

وبالنسبة لعدد الأسئلة المتوصل بها إلى غاية يوم الثلاثاء 24 نونبر 2015، فهو 50 سؤالاً شفوياً و5 أسئلة كتابية.

كما نحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشر بعد هذه

الجلسة، مع جلسة تشريعية، ستخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الأنوية الموجهة إلى السيد وزير الاتصال، وهي أسئلة تتميز بوحدة موضوعها، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

والسؤال الآتي الأول موضوعه مشروع قانون الصحافة والنشر، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، في حدود، بطبيعة الحال، 3 دقائق ل طرح السؤال والتعقيب على جواب الحكومة.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكراً السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

السادة الوزراء،

تشكل الانشغالات التي تفرضها المنظومة القانونية، بلاشك في مجال الصحافة والإعلام، هاجساً بالنسبة لكل المهتمين، وخاصة المهنيين العاملين في شتى فروع الصحافة والإعلام، وذلك باعتبار الصحافة والإعلام القاطرة الرئيسية لأي انتقال ديمقراطي أو تغيير سياسي.

وفي هذا الإطار أصبح الوضع يفرض تقنين الولوج لمهنة الصحافة وتعزيز استقلالية الجسم الصحافي، مع تحمل المسؤولية سواء في منح بطاقة الصحافة أو في البت في النزاعات وغيرها للارتقاء بالمهنة.

لكن، ورغم المشاورات القبلية مع المهنيين عند إعداد هذا المشروع نجد عدة انتقادات وقراءات مختلفة في بنود هذا المشروع، والتي أبدوا بشأنها العديد من الانتقادات والملاحظات التي لم تؤخذ حسب رأيهم بعين الاعتبار لإغناء النص القانوني.

لذا نسألكم، السيد الوزير: هل تم اعتماد النهج التشاركي الحقيقي عند إعداد هذا المشروع؟

ثم وهل سينجح المشروع الحالي في توسيع هامش الحرية الإعلامية؟

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

السؤال الآتي الثاني موضوعه مشروع قانون الصحافة والنشر، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم

السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السادة الوزراء،نسائلكم، السيد الوزير، عن أهم مستجدات الورش الخاص
بمراجعة منظومة قوانين الصحافة والنشر؟وكذلك نسائلكم إلى أي حد تم احترام المقاربة التشاركية في صياغة
هذا المشروع؟وإلى أي حد تم احترام مضامين ومنطوق الدستور خاصة في مجال
ديال الحريات والحقوق؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

مآل قوانين الصحافة والنشر هو موضوع السؤال الآتي الثالث،
فليتقدم أحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لبسط
السؤال.المستشار السيد الحسين العبادي:

نعم السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أطلقت وزارة الاتصال مسلسلا تشاوريا حول قوانين الصحافة
والنشر منذ سنتين، ونظرا لأهمية هذا الورش بالنسبة لبلادنا وحاجته
إلى إصلاح حقيقي يسمح بتجاوز الاختلالات التي يعرفها مجال الصحافة
والإعلام، فإن مدونة الصحافة والنشر تُعتبر من المداخل الأساسية
لهذا الإصلاح.لذلك نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل جهود الحكومة بإشراك
باقي المكونات المعنية في إخراج قوانين الصحافة والنشر في إطار احترام
المقتضيات الدستورية في هذا الباب؟كذلك، نسائلكم هل من جدولة زمنية محددة لعرض المدونة على
البرلمان؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي الرابع موضوعه مشروع قانون الصحافة والنشر
للفريق الحركي، فليتقدم أحد السادة المستشارين.المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

باسم الفريق الحركي أتوجه بالسؤال لمعالي الوزير، بعد التطور
الذي عرفه المغرب دستوريا وقانونيا وديمقراطيا، وأمام النقلة النوعية
التي عرفها الجسم الصحافي على مستويات حرية التعبير وعلى مستوى
التدبير المقاوطني، ورغم مجموعة من النواقص التي اعترت ممارسة
المهنة، كان لازما على الحكومة فتح ورش إصلاح قانون الصحافة
والنشر لمواكبة السياق السالف الذكر، وهو ما تأتي فعلا بتعيين اللجنة
العلمية للانكباب على هذا الورش الهام الذي سنناقشه في الأيام
القليلة القادمة في البرلمان.

على هذا الأساس نسائلكم السيد الوزير:

ما هي مستجدات مشروع قانون الصحافة والنشر الجديد؟

إلى أي حد التزمت في هذا المشروع بمقتضيات الدستور المتعلقة
بتنظيم قطاع الصحافة وضمان حقوق المهنيين؟

شكرا السيد الوزير

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم
السؤال الآتي الخامس موضوعه «مآل مشروع القانون المتعلق
بالصحافة والنشر».المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل قانون الصحافة والنشر؟ وعن
أسباب تأخر إخراجه لحد الآن؟ ومدى قدرة هذا القانون على حماية
حرية الصحافة والصحفيين بالمغرب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن أعطي الكلمة للسيد وزير الاتصال للإجابة على الأسئلة المتعلقة بمشروع قانون الصحافة والنشر في حدود 15 دقيقة للجواب بطبيعة الحال والتعقيب على تعقيبات السادة المستشارين، تفضل السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمين والمحترمت،

أولا، أود أن أهنئكم على اقتراح هذا الموضوع الذي يعكس الإرادة الجماعية للنهوض بحرية الصحافة في بلادنا.

وزارة الاتصال، وفي إطار مقاربة حكومية شاملة، اشتغلت على هذا الموضوع باعتباره أولوية كبيرة، جزء من عملية تنزيل أحكام الدستور الجديد، جزء من عملية تعزيز دولة الحق والقانون، وجزء من المجهود المطلوب لإنصاف مهنة الصحافة وضمان حقوق الدولة والأفراد والمجتمع.

تم التوجه أولا إلى إصلاح شامل ومتكامل بمقاربة تشاركية وبمرجعية منفتحة وبرؤية تقديمية لهذا المشروع، كيف؟

أولا، شكلت لجنة علمية برئاسة السي المساري رحمه الله، وهذه اللجنة قدمت العديد من الملاحظات التي تم الأخذ بها.

ثانيا، تم تسليم هذا المشروع بعد إدخال تعديلات في سنة 2014 على المهنيين، وتلقينا العشرات من المذكرات، آخرها يوم 18 أكتوبر من قبل الفيدرالية المغربية لناشري الصحف، وأمس في لقاء مع النقابة الوطنية للصحافة المغربية.

المقاربة التشاركية مقارنة مستمرة منفتحة ممتدة. وقبل الأسبوع الماضي طالبت الفيدرالية المغربية لناشري الصحف في شخص رئيسها مهلة أسبوعين من أجل تقديم الملاحظات على قانون الصحافة والنشر في جزئه الثالث، وتمت الموافقة على ذلك ولا يمكن أن نتقدم في هذا المشروع بدون حوار.

ثانيا، بحيث أن عدد المذكرات تجاوز العشر مذكرات، الفيدرالية المغربية، هنا عندي القائمة، جمعية عدالة، النقابة الوطنية للصحافة المغربية والتي بالمناسبة أنه بشكل كبير بتعاونها وتفاعلها ودفاعها على الحريات الصحافية، بحيث إلى غاية أمس تناقش التعديلات، نقطة نقطة، بروح وطنية عالية.

في نفس الوقت منظمة اليونسكو، المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومساهمته كانت جد إيجابية، 19 توصية تم الأخذ ب 17، وأشكر لهم تنويرهم بتفاعل الوزارة معهم، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، الاتحاد المغربي للشغل، الفيدرالية المغربية للإعلام، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وغيرهم من الهيئات كل من موقعه.

باعتبار أن هذا المشروع هو مشروع وطني نتج عن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، نتج على الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع، نتج عن أحكام الدستور، ونتج عن مذكرة الفرق النيابية والأحزاب السياسية في سنة 2002-2003.

الأهم أن الوزارة أقدمت على نشر المشروع بعد تقديمه في بيت الصحافة في 18 أكتوبر 2014، نشر للعموم من أجل تلقي الملاحظات، وتم إطلاق حملة تواصلية حوله.

ثم بعد ذلك في شهر أكتوبر، آخر أكتوبر نشر في موقع الأمانة العامة للحكومة لمدة شهر حتى نستطيع تلقي الملاحظات حول هاد المشروع أو الجزء الثالث، وقبل ذلك قمت بتسليمه للهيئات من أجل أن تعطينا الملاحظات.

المهم أن المشروع أعد بمقاربة تشاركية، وأعتز أن الفيدرالية المغربية لناشري الصحف قبل أسبوعين قالت بخصوص النظام الأساسي للصحافي المهني ومشروع قانون المجلس الوطني للصحافة، ماذا قالت؟ إن الملاحظة العامة هي أن النصين عكس عموما نتائج المفاوضات الطويلة التي جمعت وزارة الاتصال بالفيدرالية المغربية لناشري الصحف مع تسجيل الملاحظات حول الدقة أو غموض أو توازن، وهي الملاحظات التي عبرت الأسبوع الماضي في مجلس النواب، لأن المناقشة حول القانونين انطلقت، عبرت أن هذه الملاحظات إيجابية.

المهم كنا إزاء مقارنة تشاركية، الحوار مع الجميع، ولن نرتنن لأي أحد أغلق على باب نفسه الحوار، بل إن يدنا مفتوحة لأن هذه قضية وطنية تهتم الحقوق والحريات.

ثانيا، الإصلاح كان بمرجعية منفتحة وطنية بحيث تم الاقتباس من التجارب الدولية في قضية العلاقات القانون الجنائي بقضايا الصحفي، مشينا للنموذج الإسباني، قضايا القذف، مشينا للتجربة البريطانية في 2013، قضايا ديال سرية المصادر، مشينا للتجربة البلجيكية، القضايا ديال التعويض في القذف، مشينا لفرنسا، القضايا ديال المجالس الوطنية للصحافة، مشينا لهولندا، وغيرها من القضايا، علاش؟

لأن هذا مشروع مستقبلي مهم واحد المجال حيوي في حق المواطن في المعلومة، فيه الحق في التعبير التعددي عن تيارات الرأي والفكر، فيه الحق في الرقابة على الفاعلين، فيه الحق الديمقراطي ديال كل مواطن باش يعرف ينتخب على هذا أو ذاك، خصو يعرف المعلومة ويعرف التيارات.

ديال العود، في القضايا ديال القذف، في القضايا ديال سرية المصادر، في القضايا ديال الحماية ديال الصحفيين من الاعتداء.

المنع ديال الصحف والمصادرة بيد القضاء، اليوم بقرار إداري الإغلاق للمواقع الإلكترونية الإخبارية بيد القضاء اليوم بقرار إداري، هادي هي الثورة الهادئة اللي وقعت في المشروع.

أضيف لذلك، أضيف أن هاذ المشروع ماشي فقط دار الإصلاح ديال قانون الصحافة والنشر، دارحتى الإصلاح ديال القانون الجنائي.

كاينة المادة 4 في القانون الجنائي، شنو كتقول؟ كل الأمور اللي منصوص عليها في القانون الخاص، ما غيطبقش القانون الجنائي، والأمور اللي ممنصوصش عليها؟ حتى هي مشينا درنا لها عملية إصلاح وبمقاربة تشاركية.

ثارت واحد الملاحظة كتهم الحقوق المدنية، وأنا عبرت فاش ناقشت مع وزير العدل، قال ليا هذالك خطأ مادي وغادي يتصلح، شنو كييعني هذا؟ الإرادة الجماعية للتوفر على مدونة عصرية وحديثة للصحافة والنشر.

درنا أعمال أخرى، ماشي فقط غير القانون، اشتغلنا على النظام ديال الدعم العمومي، هاذ العام تزداد 20% في الدعم العمومي ديال الصحف.

تم إدماج الصحافة الرقمية، تم إقرار آلية من أجل التوزيع الشفاف للإشهار، وما يكونش تحت الضغط.

هاذ العام العمل القضائي، في 4 سنين في عمر هاذ الحكومة صدر حكم واحد بالسجن ومازال ابتدائي، فأربع سنوات، فأربع سنوات ما صدر حتى شي قرار بمصادرة جريدة وطنية، في أربع سنوات ما صدر حتى شي قرار بإغلاق موقع الكتروني، كانت حالة وحدة بمسطرة قضائية ديال المعني بالأمر، في أربع سنوات، حالة واحدة اللي النيابة العامة حركت الدعوى.

أما القضايا كلها شكايات ديال الأفراد، في أربع سنوات درنا آلية لمحاربة الاعتداء على ضد الصحفيين، أشنوا كانت النتيجة؟ تراجع حالات الاعتداءات هاذ السنة لأقل من 10، هاذ السنة وزارة الداخلية فتحت تحقيق، هاذ السنة وزارة العدل طبقت المسطرة ديال محاربة التعذيب والتعسف في حق الصحفيين.

ثم أيضا وهاذي نقطة أساسية، الاعتراف القانوني بالصحافة الرقمية، 204 المواقع الإلكترونية معترف بها، هاذ السنة، بدا الإجراء الهام المرتبط بالنهوض بالأوضاع الاجتماعية للصحفيين.

أمس، وضعنا اللمسات الأخيرة على المشروع ديال التعاضدية من أجل الدعم الاجتماعي للصحفيين، كانت اتفاقية ديال التكوين 3 دالمليون ديال الدرهم، وكان أيضا اتفاقية لدعم الأعمال الاجتماعية، ومازلنا مستمرين من أجل الدفاع عن حرية الصحافة والنهوض بها،

ولهذا، الحكومة اشتغلت على هذا المشروع برؤية مستقبلية ليس مشروع الخلفي أو مشروع العدالة والتنمية أو مشروع التقدم والاشتراكية هو مشروع وطني جماعي.

الجدولة الزمنية انطلقت، غدا عندنا المناقشة التفصيلية للمشروعين الأولين، وبعد انتهاء مهلة شهر غادي لمجلس الحكومة إن شاء الله غادي يصادق على صيغة جديدة.

ما هي المستجدات؟

أولا، تقليل الولوج، خاص المؤهل الجامعي، واللي نصاب ولا متورط في تجارة المخدرات ولا في الإبتزاز ولا الارتشاء ممنوع عليه دابا يولج مهنة الصحافة، هذا مقتضى تنص عليه، تنص على أن منح بطاقة الصحافة غادي يولي بيد المهنيين، علاش؟ لأن فاش الوزير هو يتوقع هذا طعن في الاستقلالية ديال الصحفي، السحب ديال بطاقة الصحافة بما فيها الصحافة المعتمدة غادي يولي بيد القضاء، علاش؟ لتكريس الحماية القضائية للمهنة.

أيضا، الحماية الاجتماعية للصحفيين اللي تيشغلوا في ظروف صعبة، وعندهم حقوق بالنظر للمهنة ديالهم باش ما يتعرضوش للابتزاز والإرشاء، وما يتعرضوش للمتاجرة في الدمم ديالهم، وملزمين بتعاون مع النقابة الوطنية للصحافة في إرساء الضمانات ديال هاذ الشيء.

ثم أيضا الحماية القضائية لسرية المصادر، الأهم قانون خالي من العقوبات السالبة للحرية كان 26 فصل، لا الصحفي غلط وعاود الخطأ في ظرف 5 سنوات كيتعاقب عقوبة حبسية، أشنوجا المشروع كييقول؟ ماشي خمس سنوات، سنة، وماشي عقوبة حبسية، تشديد الغرامة 20% والناشر ما عندوش مسؤولية، لأنه كيولي هاذ الصحفي غلط، هاذ الصحفي ثاني غلط الناشر كيتعاقب بعقوبة حبسية، هاذ الشيء علاش المؤشرات الدولية متدنية، راجعنا وقلنا تشديد الغرامة والمسؤولية الأصلية، المنظومة ديال القذف، نصينا على مبدأ «حسن النية»، وهذا واحد التطور كبير.

في فرنسا، لأن منظمة «مراسلون بلا حدود»، قالت لنا بعض الأمور ما قدوش يديروها في فرنسا، في فرنسا يالله الاجتهاد القضائي اللي اعتمد حسن النية في التعويض على تقدير التعويض، نصينا عليها.

والأهم، ما بقاتش في القضايا ديال القذف، العقوبة الحبسية، والأهم الاختصاص المكاني، الصحفي إلا غلط، شنو كيوقع فيه؟ يمكن ترفع عليه 80 دعوى في كل مدن المغرب، جا القانون وقال الدعوى إما في مقر الجريدة أو في مقر المشتكي.

الصحفي شحال هادي كيتعطاه أجل 15 يوم باش يجيب الأدلة ديال الإثبات، فينا هي ضمانات المحاكمة العادلة؟

المشروع جا كييقول، تقديم أدلة الإثبات طيلة مراحل التقاضي، هادي هي الأهمية ديال هاذ المشروع في الاختصاص المكاني، في الحالة

اليوم على السيد الوزير لإثارة نقاش عمومي حوله؟ لأنه النقاش تحت هاته القبة المحترمة هو نقاش عمومي وأمام الرأي العام.

الدواعي هو أن أكيد هناك أمرين أساسيين:

الأمر الأول هو أن المشروع أثار الكثير من ردود الأفعال قبل تعديله وقبل المصادقة عليه، وهاد ردود الأفعال قبل المصادقة هو تعبير عن مخاوف المهنيين ومخاوف الرأي العام ومخاوف الديمقراطيين حول المضامين التي سينتهي إليها المشروع بعد المناقشة والمصادقة عليه.

الداعية والأمر الثاني هو التتبع ديال المهتمين الدوليين لما يجري بالتفاصيل وبالذقة لتطورات الأوضاع الديمقراطية في بلادنا، الذي يعكس التطور ومقياس ديال الديمقراطية في بلادنا هو الإعلام وحرية التعبير، فهناك أنظار موجهة لبلدنا، كما نقرأ في الأيام الأخيرة في العديد من المنابر الإعلامية المكتوبة على المستوى الدولي اللي عندها صيت واسع، كبير جدا، التي تتبع بقلق التضيق عن الحريات وخاصة حرية التعبير، كما هو الشأن بالنسبة لـ «Washington Post» وصحف أخرى لا مجال لذكرها.

ولكن احنا المقصود هو أن نحن مطمئنين على المسار الديمقراطي في بلادنا، شأننا شأن داخلي، بغينا الأمور تتطور بشكل تلقائي، بتشاركية، بتوافق ما بين جميع المكونات.

فالإعلام هو...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت، الكلمة لفريق العدالة والتنمية في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين، المستشارات المحترمين،

احنا في الواقع فاش طرحنا هاد السؤال، كان الغرض ديالنا هو بعث واحد الرسالة لجميع المهتمين بأن هاد المشروع اللي انتظروه المهنيين كثيرا، لأنه من عام 1958 التعديلات اللي دخلت أساسية هي في 2002، انتظروه باش يطمئنوا على مستقبل حرية الصحافة في هاد البلاد.

البارحة كان عندنا لقاء في إطار لجنة التعليم والثقافة، وكان فرصة للاستماع لمجموعة من مضامين هاد المشروع الذي لازال في طور الاستشارة العمومية، بغينا من خلالكم تبلغوا رسالة للمهنيين والرأي العام بأن هاد المشروع هو لازال في طور الاستشارة العمومية مادام أنه موضوع في الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة، وبأنكم منفتحين

ورساء ضماناتها.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديال تساؤلات السادة المستشارين.

نتنقل الآن إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير، بالنسبة، بطبيعة الحال، للفرق التي مازالت تتوفر على رصيد زمني يسمح لها بذلك.

الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

حقيقة أنه لا الطريقة باش تفضل بها السيد الوزير، والحماس باش جاوب، في الحقيقة حماسي جدا، وهاد الموضوع هذا موضوع اللي عنده اهتمام، وكل شي مهتم به، لأنه كيمس كل شي، كيمس الحريات، كي قال السيد الوزير، وتيمس كذلك حتى المناخ العام ديال ديال الإعلام، راه سلطة رابعة.

اللي كنتسناو، احنا طرحنا السؤال ديال التشارك، السيد الوزير أجب بالإيجاب، لأنه كاي تشارك وأعطى مسطرة.

كذلك كنا موجدين واحد المجموعة ديال الملاحظات أثارهم السيد الوزير، كان جوابه في الاتجاه.

الآن اللي كنطرحو واش هو هاد الموضوع هذا سيطول؟ المدة الزمنية، واش هاد الشي غادي يبقى غادي هكا، ولا عندو واحد الأجندة فاش غادي يكون باش يخرج، باش يجي للمؤسسات اللي خاصويجي لها ثم كذلك كنتمنوا فعلا بنفس الحماس وبنفس ما أثير الآن نشوفوه إن شاء الله حيث يخرج هاد المشروع إلى الوجود.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

المشروع اليوم مثار وموضوع على جدول أعمال مجلس النواب ومجلس المستشارين فيما بعد، بالتالي فتفاصيل المشروع ستناقش في إطار اللجان المعنية، ولكن السؤال أشنوهي الدواعي لطح هاد السؤال

جهوية، لأنها فعلا المواقع الرقمية التي في الرباط وفي المناطق المجاورة كنيشوفوبأن لها دعم كبير على المناطق النائية، وهذا هو اللي كيخلي أن المعلومة ما كتوصلش للمركز، لأن هاذويمكن يعطيو المعلومة أكثر من الإخوان اللي حاضرين في المناطق المجاورة، لا الرباط ولا الدار البيضاء. كذلك، لابد أننا نسالو واحنا كهضرو في هاذ القاعة هادي، لابد أننا نسالو الرأي ديالكم، معالي الوزير، وأنتما كتشرفوا على هاذ الوزارة على الواقعة ديال رضوان الحفياني كيفاش كتشوفوها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

أخيرا الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب، تفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الوزير،

لا يمكن إلا أن نكون مع خطابك لكنه كلام، لكن النص لغة واللغة حمالة أوجه، ذلك عندما نطلع على النص سنصفق للنص ولكلامك الذي قلت الآن.

لكن اللي مطروح، السيد الوزير، أنه نادر ما هي الحكومات التي يكون منتظر منها أن تُبدع في أشياء أساسية مرتبطة بالحرية والعدالة والديمقراطية، حكومتكم عليها ثقل مزدوج، ثقل الدستور ديال 2011، بطبيعة الحال، وثقل الحكومة ذاتها نظرا لطموحات الشعب المغربي مع هاذ الحكومة.

ذلك فالنص الذي نتمناه، نتمناه هو هل سيُجيب فعلا على الانتهاك من العقوبات السالبة للحرية؟ هل سيُجيب بشكل واضح على علاقة الصحافة مع القضاء؟ لأنه كما قال أحد المتدخلين، القضاة كايين إشكال في التعامل مع الصحافة.

المسألة الثانية، هل سيُجيب القانون على الانحطاط في الكتابة الصحفية والتسيب في الكتابة الصحفية؟ هل سيُجيب القانون على التسيب، حق الصحفي في أن يكون قادرا بقلمه ولسانه أن يقول الحقيقة وقول أشياء كما هي وكما هي في صالح البلد؟

لأنكم تعرفون، السيد الوزير الأول، أن هذا القانون ديال الصحافة وقانون النشر هو من بين القوانين الأساسية التي يُبنى عليها، هي مقياس أساسي بالنسبة للرأي العام الدولي بالنسبة للمنظمات الدولية، مدى تدرج الحرية، تدرج الديمقراطية ببلادنا.

لذلك، هل سنكون في مستوى ونحن نسمع هذا اليوم خاصة في الصحافة، انزعاج بعض الأقلام الصحفية، وحتى الفيدرالية المغربية

على جميع الاقتراحات المنسجمة مع شعار الحرية والمسؤولية، في إطار مقتضيات الدستور الجديد.

نحن نثمن ونشهد بأن المقاربة التشاركية تم احترامها منذ أكثر من سنتين، على اعتبار أن كنا حاضرين في اللجنة العلمية التي ترأسها آنذاك المرحوم العربي المساري، والتي قامت بعمل جيد وبعمل مهم بدون شك سيكون عندو تأثير على مشروع القانون المنتظر.

بغينا من خلالكم، أنكم تطمئنوا المهنيين بأن المغرب سيعرف قفزة حقيقية فيما يتعلق بقانون الصحافة، لا فيما يتعلق بسحب العقوبات السالبة للحرية، لا فيما يتعلق أيضا بالتخفيف من الغرامات، لأنه في بعض الأحيان الرفع من الغرامات راه كيحكم على بعض المقاولات الصحافية بالإفلاس.

أيضا، بغينا تطمينات للمهنيين بأنه كايين سياسة مندمجة حتى مع القضاء، لأنه إلى ما انخرطش القضاء راه يمكن تكون محاكمات يختل فيها ميزان العدالة ممسؤولش عليها قانون الصحافة ولكن مسؤول عليها ضمير القاضي بالدرجة رقم واحد والمسؤول عليها المعطيات التي كتعطى للقضاة.

كايينة محاكمات، السيد الوزير المحترم، اللي في الواقع كتشوش على هاذ المشروع والتوقيت ديالها وبعض الأحكام في الحقيقة مكتخليناش نكونو متفائلين كثيرا.

ولذلك، ابغينا اليوم من خلالكم نبغورسالة للرأي العام للطمأنة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار، أستسمح السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا معالي الوزير،

في الحقيقة الطريقة باش تناول معالي الوزير الإجابة على مشروع ديال الصحافة كان واقعي ولمسناه معه في اللجنة البارحة فواحد اللقاء في اللجنة ديال الميزانية الفرعية ديال الوزارة.

إلا أنه معالي الوزير كييبقى دائما أن التساؤلات ديال الناس، وبالخصوص الصحافة الجهوية اللي هي مقرية الدعم ديالها أين هو في هاذ المشروع هذا، كذلك احنا كهضرو على جهوية الموسعة واش كتلتزموفي هاذ التوجه بواحد القناة جهوية، جميع الجهات الإثنى عشر.

كذلك، معالي الوزير، هاذ السياسة اللي نهجتومع هاذ 200 ديال المواقع الرقمية كذلك بغينا واحد الدعم مجموعة ديال المواقع اللي هي

600 حكم قضائي ووزارة العدل مشكورة أعطتنا قاضي تبع معنا هذا الإصلاح، وجاب هذه السميات ودارلنا ورقة حول الاجتهاد القضائي.

فاش تنقول مثلا أن النيابة العامة مرة واحدة تقريبا أو 2 في هاذ 4 سنين اللي حركت دعوة عمومية، هذا تطور ملموس.

فاش تنقول السنة الماضية 12 قضية من أصل 30 اللي تحكمت، 12 حكم فيها بالحفظ، وحدة بعدم الاختصاص، ووحدة بالبطلان، يقع إبطال القضايا لوجود عيب شكلي لفائدة الصحفي، هذا الاجتهاد القضائي.

غادي تقولوا ليا كايين واحد 4 ولا 5 دالقضايا ولا 6 دالقضايا أثرتهم حتى «مراسلون بلا حدود» وأثرتهم منظمات وطنية ودولية، هاذيك ملفات عند القضاء، ولكن عدد منها مرتبط بالنص، فاش تنقولوا أن اليوم المشروع كيقول أن عقوبة القذف ما بقاتش عقوبة حبسية وكيصدر حكم فيه عقوبة حبسية، هذالك راه النص الحالي، وهذا واحد من الأسباب علاش المنظومة الدولية، المنظمات والتقارير الدولية كتعطينا تصنيف أدنى، علاش تيقول لك أنت دابر القذف تدير ليه عقوبة حبسية، في القضايا ديال الأفراد، ماشي بحال في إسبانيا، القضايا المرتبطة بالمؤسسة الملكية في إسبانيا في القانون الجنائي فيها عقوبة حبسية وغرامة، ولكن القضايا ديال الصحافة القذف ما فيهمش.

القانون ديال القذف في بريطانيا اللي هو اعتمدنا عليه بشكل أساسي مع الاجتهادات القضائية اخذا بعين الاعتبار القضايا المرتبطة بحقوق الأفراد، لأن مع التطور دالصحافة الرقمية كيمكن لك دابا في بريطانيا اللي عندها سنويا 5 آلاف قضية قذف، أما في المغرب كل القضايا ما كتفتوتش 100، كيمكن تاخذ حكم استعجالي بسحب المادة من الموقع الإلكتروني، هاذي في 2013 قرروها.

علاش؟ لأن النهوض بأخلاقيات المهنة عبر مجلس وطني منتخب ومستقل، احترمنا المعايير ديال باريس، معايير باريس كتقول لك إلى كان مندوب ديال الإدارة خصوي يكون بصفة استشارية، ومتكونش عنده تدخل في القرار باش ما يثرش على الاستقلالية، شدينا هذالك المقتضى من معايير باريس ودرجناه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة. ننتقل الآن إلى الأسئلة الأنية الموجهة إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، وهي كذلك..

في إطار نقطة نظام تفضل السي العربي.

المستشار السيد العربي المحرشي:

تنطلبو منكم باش تراسلوا السادة رؤساء اللجان الدائمة، لأنه النظام الداخلي والمادة 61 من النظام الداخلي تتمتع الاجتماعات يوم

للتناشرين حتى هي عندها كلام كايين هناك انزعاج من بعض الأرقام وبعض المنظمات.

لذلك، نتمنى ما نقدروش نحكمو على النص، مازال ما قدامناش، ولكن عندما يكون أمامنا نص سنقول كلامنا في النص.

ونتمنى أن يحسب لهذه الحكومة أنها أنجزت ما هو أصعب من النص الجنائي والنص المدني والنص العقاري، هذا نص يختلف كلية لأنها تشتبك فيه عدة قضايا، كما قلت السيد الوزير، الإحالة إلى الدستور إلى هيئة الإنصاف والمصالحة، إلى لجنة الحوار حول الإعلام والمجتمع، إلى اللجنة العلمية التي ترأسها الفقيه المساري، ونعرف أن اللجنة العلمية لا تكفي ولكن خاص الإرادة السياسية..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيبات في حدود الوقت المتبقى، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، أشكر كافة المتدخلين وأعتبر هذه التدخلات دعم لتسريع المسلسل ديال الإصلاح دون المس بالمقاربة التشاركية.

النص كما قلت منشور في الموقع دالانترنت دالأمانة العامة للحكومة، وزارة الاتصال ملزمة بأن تجيب على أي ملاحظة يقدمها أي مواطن مغربي، كجزء من هذه العملية التشاركية.

الملاحظات المثارة حتى أمس في إحدى البيانات، جلها ملاحظات مقبولة، وأعتبرها تحسينية ومن شأنها أن ترفع من جودة النص، أي أن الإشكال ليس في الملاحظات، الإشكال وهو في العمل بطريقة تشاركية.

ولهذا عندما قمت بتلاوة المقدمة ديال المذكرات ديال الفيدرالية المغربية لناشري الصحف عن قصد، علاش؟ لأن هي شهادة بأن نتائج المفاوضات الطويلة، عاد النص عكس نصين، أي ديال المجلس الوطني للصحافة والنظام الأساسي للصحافي المهني، واعطاو ملاحظات صفحة دالملاحظات وجل هذيك الملاحظات قلت للجنة ديال التعليم في مجلس النواب أنا موافق عليها، علاش؟ لأن هذا مشروع دالمستقبل، مشروع اللي كياسس لأحد المقومات ديال دولة الحق والقانون، وما يمكنش ننجحوا فيه إلا ما كانش الجميع تيلقى ذاتو فيه.

القضاء، السي الرميذ وزير العدل والحريات في 2012 طلق الحوار بين القضاة والصحفيين، وكيدار تقريبا بطريقة سنوية، وتوصيات الحوار الوطني حول منظومة العدالة كانت توصيات حول القضاء، وهاذ الشي شفهنا في العمل القضائي إلا استثناء تم تحليل أزيد من

المستشار السيد الحوالمريوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، بصفة مفاجئة للمواطنين ولكل المستهلكين، وكذلك مفاجئة للبرلمان، طلعت وسائل الإعلام بخبر توقف المنشأة الوحيدة لتكرير النفط ببلادنا، وكذلك نكتشف أن هاته المؤسسة مدينة للدولة وللمؤسسات المالية بعدة ملايين من الدراهم، وفي اليومين الأخيرين دخلت مسطرة قضائية ستفوقها حتما إلى الإفلاس.

إذن، نسائلكم، السيد الوزير، أولا كيف وصلت هاته المنشأة الإستراتيجية لبلادنا إلى هاته الحالة بدون علم الرأي العام والبرلمان؟ وهل كنتم على علم بما يجري؟

ثانيا، ماذا هيأت الحكومة لمعالجة هذا الوضع المقلق بالنسبة للأمن الطاقى لبلادنا، وربما لا قدر الله للأمن القومي؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي الثالث موضوعه أزمة كذلك شركة «لاسامير»، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك جميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس.

السيد وزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير، حول شركة «لاسامير» التي تعرف أزمة مالية خانقة تضعها على حافة الإفلاس.

ولهذا نسائلكم، السيد الوزير، حول الإجراءات التي تعتمون اتخاذها لإنقاذ الشركة وحفظ حقوق الدولة.

ثانيا، الإجراءات التي ستقومون بها من أجل حفظ حقوق المستخدمين.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الثلاثاء، سواء تزامنا مع الجلسة أو في الصباح.

ولهذا، السيد الرئيس، نتطلبو منكم باش يتطبق النظام الداخلي وتمنعوا للجان يوم الثلاثاء، لأن تنشوف واحد الجدولة عندي هنا كان اجتماع اليوم في الصباح وماشي معقول، هذا مخالف للنظام الداخلي.

ولهذا، رجاء طلبوا من السادة رؤساء اللجان باش يحترموا النظام الداخلي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار على الملاحظة، وتم تسجيلها بطبيعة الحال.

قلت ننتقل الآن إلى الأسئلة الأنوية الموجهة إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، وهي كذلك أسئلة تتميز بوحدة موضوعها، لذا سوف نقوم بعرضها دفعة واحدة.

السؤال الآتي الأول موضوعه تداعيات توقف شركة «لاسامير»، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد سالم بنمسعود:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس.

السادة الوزراء.

السيدات والسادة المستشارون.

لقد كان القرار المفاجئ لشركة «لاسامير»، القاضي بتجميد نشاطها المتعلق بتكرير البترول، بمثابة صدمة لدى الرأي العام وكل المتدخلين والمعنيين، وأثار العديد من التساؤلات والاستفهامات عن انعكاساتها على العديد من القطاعات الاقتصادية.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي ستعتمدها الوزارة لحل هذه الإشكالية؟ وما هي التدابير التي ستتخذها الحكومة لتفادي تداعياتها للحفاظ على استمرار وتقوية صناعة تكرير البترول، وذلك باعتبار هذه الشركة قطبا وطنيا إستراتيجيا، ولضمان حقوق الدولة وحماية حقوق المستخدمين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال الآتي الثاني موضوعه أزمة شركة «لاسامير».

تفضل السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال الآتي الرابع موضوعه أزمة شركة «لاسامير»، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

عرفت شركة «لاسامير» المحتكرة لتكرير البترول بالمغرب أزمة مالية، خلقت حالة احتقان نتيجة العجز في اقتناء المواد الخام وذلك .. عن أداء مستحقات وأجور الموظفين والعمال مما أضرب سمعة الشركة، وبات ذلك يهدد تزويد السوق المغربي بالمواد البترولية مستقبلا في حالة عدم قيام الدولة باللازم ومساعدة الشركة على تخطي هذه الأزمة، خصوصا وأننا نعلم أن «لاسامير» تؤمن 50% من احتياجات السوق الداخلي من المحروقات.

انطلاقا من هنا نسئلكم، السيد الوزير:

- ما هي حيثيات وأسباب أزمة شركة «لاسامير»؟

- هل هناك من آفاق لإمكانية تدخل الحكومة للقيام بإجراءات وتدابير لمساعدة الشركة على تخطي هذه الأزمة؟

- ما هو انعكاس أزمة «لاسامير» على تأمين حاجيات السوق الداخلي من المحروقات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

أزمة شركة «لاسامير» موضوع السؤال الآتي الخامس، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد لحسن أدعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير المحترم، تعيش شركة «لاسامير» وضعية صعبة ناجمة عن سوء التسيير وسوء التدبير، الشيء الذي انعكس سلبا على أداء هذه المؤسسة ذات المرفق الحيوي والاستراتيجي.

السيد الوزير المحترم،

ما هي إستراتيجيتكم لمواجهة أزمة هذه الشركة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآتي السادس موضوعه تداعيات أزمة شركة «لاسامير»، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعيش شركة «لاسامير» وضعية صعبة لا يتسع المجال لاستعراضها واستعراض أسبابها رغم مكانتها وأهمية نشاطها في القطاع الهيدروكاربون الإستراتيجي للمغرب. وهي شركة مسعرة في بورصة القيم، وأرقامها عمومية ومتاحة أمام الجميع.

في إطار هذا السياق، نسئلكم، السيد الوزير:

- عن ما هي الإجراءات المتخذة لاسترداد حقوق الدولة وحماية حقوق المستخدمين والدائنين وضمان تزويد السوق بحاجياته من المنتجات البترولية بشكل منتظم ودائم؟

- وما هو مصير المقاولات المتوسطة والصغرى التي تعمل في محيط هذه الشركة؟

- وما هي الحلول والإجراءات المواكبة لمساعدة هذه المقاولات للخروج من هذه الأزمة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال الآتي السابع، موضوعه أزمة شركة «لاسامير» وحماية الأمن الطاقى للبلاد والتدابير العملية لحماية حقوق العمال ومكاسبهم الاجتماعية.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحيوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير المحترمين،

السادة والسيدات المستشارين،

الحضور،

لقد أحدث خبر أزمة «لاسامير» رجة كبيرة لذا الرأي العام الوطني وكشف النقاب عن غياب إجراءات وقائية واستباقية لمعالجة الاختلالات التدبيرية التي تسببت في هذه الأزمة، والتي بدا للجميع أنها ليست وليدة اليوم.

سؤالنا، السيد الوزير:

ما هي الإجراءات التي تعتمون القيام بها من أجل حماية الأمن الطاقوي لبلادنا، وكذا التدابير العملية لحماية حقوق العمال ومكاسبهم الاجتماعية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الآتي الثامن موضوعه أزمة شركة «لاسامير»، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال، فضل السي عدال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، كان الجميع يتقرب ما ستؤول ما سمي بأزمة «لاسامير» وقد توقع المتابعون زلزالا كبيرا في السوق الوطنية بفعل الخصائص المفترض في المحروقات والمواد الطاقوية في حالة تنفيذ الشركة لقرارها بتجميد نشاطها، مما أثار مخاوف الفاعلين الإقتصاديين خصوصا الصناعيون، بل لقد أثار ذلك قلقا كبيرا لدى كل المغاربة، حيث تناقلت بعض التوقعات حدوث أزمة حادة في وفرة المواد النفطية بالسوق الوطنية.

وبالعودة إلى وضع الشركة فإن وضعيتها المالية كانت متأزمة قبل 2012، حيث اضطرت الشركة إلى اقتراض أموال إضافية من الأبنك المغربية.

وبعيدا على المؤشرات الرقمية والمفاوضات المتتالية التي أجرتها الحكومة مع الشركة، وبغض النظر على الالتزامات بين الطرفين، فإن معظم المتابعين والمحللين يتساءلون اليوم عن الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة، هل هي بالفعل أزمة مالية حقيقية تعيشها الشركة أم هناك جهات في المجتمع النفطي افتعلت الأزمة للتخلص من الشركة وتحضير القطاع إلى التحرير والمنافسة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي التاسع المتعلق بأزمة شركة «لاسامير»، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فليفضل أحد المستشارين لتقديم السؤال، السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

توقف الإنتاج بشركة «لاسامير» منذ 5 غشت 2015 بعدما عجزت هذه الشركة عن تسديد ديونها بما فيها ضريبة الاستهلاك الداخلي، ولجأت بعد ذلك إدارة الجمارك إلى مسطرة الحجز التحفظي وبموجب ذلك أصبح ممنوعا على الشركة استيراد النفط، مما يعني الاستمرار في توقف الإنتاج.

وبناء على ذلك، فإننا نسألكم، السيد الوزير:

ما هي الإجراءات المتخذة من أجل استرجاع مستحقات الدولة من ضريبة الاستهلاك الداخلي لإنقاذ الشركة من الإفلاس والإغلاق وضمان حقوق المأجورين المباشرين وغير المباشرين الذين يناهزون حوالي 5000 عامل و20.000 مواطن تقريبا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

أخيرا أزمة شركة «لاسامير» وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية هو موضوع السؤال الآتي العاشر المقدم من قبل مجموعة العمل التقدمي، فليفضل أحد المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد عدي شجري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين،

السيد الوزير،

تعرف شراكة «لاسامير» أزمة خانقة ستكون لها ولاشك انعكاسات اقتصادية واجتماعية سلبية، سواء على عملية تزويد السوق الوطنية بالمواد الطاقوية أو على حقوق العاملين والمتعاملين مع الشركة.

أنداك بلغت 3.45 مليار ديارال الدرهم.

الذي ينبغي التأكيد عليه، السيد الرئيس، السادة المستشارين، أنه بعد الخوصصة ديال هذه الشركة التزمت الشركة المشترية اللي هي شركة «كورال» بتنفيذ عدد من المقتضيات التي تم تحديدها ضمن دفتر التحملات لمدة 5 سنوات، ابتداء من تاريخ التفويت والتي انتهت عمليا في يونيو 2002، وهذه الالتزامات كانت أساسا الحفاظ على الامتيازات المكتسبة للعمال، تطبيق سياسة توزيع الأرباح لتأخذ بعين الاعتبار مصالح الأقلية، الاستغلال الأمثل للأنايب الرابطة بين الميناء والمصافي، تنفيذ جميع التدابير الواردة في مخطط التنمية 98-2002، والتي تتعلق أساسا، أساسا بإنجاز استثمارات وخاصة وحدات الهيدروكارب.

وفيما يخص الدولة، وهذا مزيان نذكرو به، لأنه مهم جدا وكان في مجمله في صالح هذه الشركة:

- الحفاظ على مستوى الرسوم الجمركية المطبقة على المواد البترولية المكررة لمدة 5 سنوات ابتداء من 97؛

- تفكيك الرسوم الجمركية السالفة الذكر بتوزيع متساوي خلال مدة 7 سنوات ابتداء من 2003؛

- المواءمة الضريبية بين المحروقات الطاقية، كالفحم والفيول والغاز الطبيعي لمدة 5 سنوات ابتداء من 97؛

- الحفاظ على تركيبة مقايضة أسعار المواد المكررة لمدة 5 سنوات ابتداء من نفس التاريخ؛

- حذف الضريبة على الاستهلاك المطبقة على الاستهلاك الداخلي للمصفاة فيما يخص الفيول والغازوال ابتداء من نفس التاريخ؛

- والحفاظ على مواصفات الجودة للمواد البترولية لمدة 5 سنوات على الأقل ابتداء من نفس التاريخ؛

- وعدم إخضاع الشركة لقوانين بيئية جديدة خلال 5 سنوات على الأقل ابتداء من تاريخ التفويت.

وبعد هذه المدة فإن أي تطبيق لمقاييس جديدة من خلال القانون لا يتم تفعيلها إلا بعد التشاور بين الشركة والسلطات المعنية، بمعنى حتى المقتضيات البيئية اللي يمكن بلادنا تديرها، كان خاصنا نستشرو فيها مع هاذ الشركة.

وعدم رفع مستوى مخزون الأمان من البترول الخام أكثر من 30 يوما لمدة خمس سنوات، وعدم إحداث شركة لتكرير البترول بشكل مباشر أو غير مباشر وعدم المساهمة في رأس المال أي شركة التكرير لمدة 15 سنة، ما عدا فيما يخص التكرير الموجه فقط إلى التصدير، وعدم فرض على الشركة نقل مصفاتها لمدة 15 سنة، ابتداء من تاريخ التفويت، جل هذه الالتزامات، التزمت بها الدولة المغربية.

لذا، نسانلكم، السيد الوزير، عن:

أولا، أسباب هذه الأزمة؟

ثانيا، التدابير اللازمة التي ستتخذونها لضمان تزويد السوق الوطني بالمواد النفطية ولحماية حقوق العاملين بالشركة والمتعاملين معها؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بأزمة شركة «لامامير» في حدود ثلاثين (30) دقيقة، بطبيعة الحال، للجواب على الأسئلة والرد على تعقيبات السادة المستشارين، تفضل السيد الوزير.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله، السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

السيد الرئيس، أولا أود أن أتقدم بالشكر لأعضاء مجلس المستشارين لتخصيصهم جزء كبير من هذه الجلسة لقضية شركة «سامير» اعتبارا للأهمية التي تكتسبها هذه الشركة داخل المشهد الطاق الوطني، واعتبارا كذلك للمستجدات التي تعلق بهذا الملف في الأشهر الأخيرة.

وحتى تكون، السيد الرئيس، السادة المستشارين، الأمور واضحة، دعوني أذكر فقط ببعض المحطات التي تتعلق بهذه الشركة التي نحن بصدها اليوم.

فغير خاف عنكم، السيدات والسادة المستشارين، أن شركة «سامير» باعتبارها شركة وطنية تمت خوصصتها في نطاق سياسة التحرير وانفتاح الاقتصاد المغربي التي اتبعتها الحكومة خلال سنوات التسعينات من القرن الماضي، وفي سنة 1995 بالضبط صوت البرلمان المغربي على القانون 45.94 الذي يغير ويتمم القانون رقم 39.98 الذي بموجبه يتم تحويل المنشآت العمومية للقطاع الخاص، والذي يشمل الشركات التي سيتم خوصصتها من بينها شركتي «سامير» و«¹ La SCP»

وعلى هذا الأساس كانت هناك عدد من الإجراءات التي اتخذت تتعلق بالإدخال جزئي لشركة «سامير» إلى البورصة، ثم بطبيعة الحال تفويت رأس مال هذه الشركة أو تفويت تقريبا 67.3% من رأسمال هذه الشركة لمجموعة «كورال» على شطرين 97 و 98، بعائدات إجمالية

¹Société Chérifienne des Pétroles

اتجاه الدولة فيما يتعلق بالواجبات الجمركية والتي بلغت ما يناهز 11 مليار درهم إلى غاية 5 غشت 2015، فيصل مجموع ديون الشركة 42.5 بالمليار ريال الدرهم.

وفيما يخص الحصص بالعملية الصعبة لهاذ الديون، فهناك معطيات متوفرة تدل دلالة واضحة على الارتباك الذي عرفته هذه الشركة في تسييرها.

والملاحظ، السيدات والسادة المستشارين، أنه بالرغم من التراجع المستمر للنتائج الصافية للشركة، فقد استمرت الشركة في توزيع الأرباح وبنسب مالية لا تراعي قواعد الحكامة الرشيدة، حيث بلغت في بعض السنوات النسبة ديال توزيع الأرباح على الناتج الصافي 120 حتى 130% ضدا على كل المقترضات ديال الحكامة الرشيدة.

ونظرا لاستمرار تدهور الوضعية المالية للمجموعة فإن قيمة الأسهم ديالها في البورصة ديال الدار البيضاء استمرت في التدهور سنة بعد سنة من 790 درهم في 98 إلى 588 درهم في 2010، 241 درهم في 2014 ثم 96 درهم سنة 2015، وهي آخر قيمة قبل أن يتم تعليق تداول أسهمها في البورصة.

كما هو الحال بالنسبة للرسملة ديالها بالبورصة التي انخفضت من 10.6 مليار درهم سنة 2006 إلى 7.7 مليار درهم سنة 2010، ثم 3.7 مليار درهم سنة 2014.

بسرعة، السيدات والسادة المستشارين، هاذ الشركة وجهت عدد من الرسائل في شهر أبريل إلى مجموعة من الوزراء وإلى السيد رئيس الحكومة تطالب باجتماعات لإنقاذ الشركة ملوحة كما كان دأبها في السنوات الفارطة على ضمان تزويد السوق الوطنية.

وبتاريخ 21 يوليوز، السيدات والسادة المستشارين، وجهت الشركة رسالة إلى وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة تلتمس من السيد الوزير مرة أخرى لأجل تأمين تزويد السوق الوطنية بالمواد البترولية التدخل لدى الأوساط المالية، وأنا، السادة المستشارين، سأقرأ لكم ما جاء في هذه الرسالة لأن هذه هي النقطة التي أفاضت الكأس:

«إن الشركة توجد في وضعية مالية صعبة لا تستطيع معه استيراد البترول الخام، مما ستضطر إلى الإيقاف الاضطراري لمعمل التكرير، وما يترتب عنه من اضطرابات في تزويد السوق الوطنية بالمواد البترولية، إضافة إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتوقف..

وعليه، تفاديا لهذا الوضع الاستثنائي الذي تعيشه المصفاة، وحتى نستطيع تأمين تزويد السوق الوطنية بالمواد البترولية، نطلب من سيادتكم التدخل لدى الأوساط المالية وهي الأبنك بطبيعة الحال، من أجل فتح الاعتمادات المالية اللازمة للاستيراد البترول الخام ولدى إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، من أجل تأجيل أداء الديون المستحقة ما بين شهري غشت وشتبر 2015، أي ما يعادل 2.5 بالمليار

وتجدر الإشارة إلى أنه على إثر الحريق الذي شب في بعض منشآت شركة «سامير» بالمحمدية في نونبر 2002، وتوقف هذه المنشآت عن العمل، اتخذت الدولة بطبيعة الحال إجراءات استعجالية من أجل تأمين تزويد السوق الوطنية بمختلف المواد البترولية، تمثلت أساسا في تعليق رسوم الاستيراد لهذه المواد.

أما المجموعة ديال «كورال» التي نحن بصدددها، وهي المالكة الرئيسية للشركة، فلم تحترم التزامها الرئيسي والخاص بإنجاز برنامج الاستثمار، كما لم تحترم التزامها القانوني بالحفاظ على مخزون الأمان من البترول الخام، والذي يعادل شهر من حاجيات السوق الوطنية من المواد البترولية المكررة.

وأمام هذه الوضعية لأنه كانت فيها تطورات، تم إبرام اتفاقية استثمار بمبلغ 600 مليون دولار أمريكي في دجنبر 2004، يعني بعد عدد من السنوات، عرفت حتى هي هاذ الاتفاقية بالاستثمار تمديد في 2007 و2009، ولم يتم تشغيل الوحدات إلا في 2010.

بمعنى أن هذالك الاستثمار اللي كان يفترض فيه يتدار في 5 سنوات، ما تدار حتى ل 2010، باستثمار مععلن بلغ 12 مليار درهم، بالإضافة إلى اتفاقيات استثمار أخرى أبرمت للرفع من قدرة التكرير من 6.5 مليون طن إلى 10 مليون طن، بلغت 1.6 مليار درهم، وهادي ما دخلت حتى ل 2012.

السيد الرئيس،

منذ 2008 الوضعية المالية ديال شركة «سامير» وهي تعرف تدهور. أولا، هناك انخفاض متواصل لرقم المعاملات، من 44 مليار درهم في 2014، قبل كانت 49 مليار درهم في 2013، 55 مليار درهم في 2012، وهذا يرجع أساسا إلى تقليص المبيعات بطبيعة الحال وتقلبات أسعار البترول.

ولكن، خلال نفس هذه الفترة سجلت شركة «لاسامير» تدهور الهامش الصافي للتكرير، اللي هو أحد المؤشرات الأساسية فيما يتعلق بصناعة التكرير، لأنه هبط من 24%، إلى 8%.

ثانيا، وهو الأخطر، هو تناقص الرأسمال الذاتي، من 5.8 مليار درهم سنة 2013، إلى 2.3 مليار درهم سنة 2014، وانخفاض النتائج الصافية، مع تسجيل العجز سنة 2014 بمبلغ 3.5 مليار درهم، والتفاقم المستمر للديون التي بلغت 20.5 مليار درهم سنة 2014، المديونية الصافية، ثم خاصة بسبب اللجوء المفرط للتمويل القصير الأجل من أجل إنجاز برنامج الاستثمار.

هذه المديونيات، تشتمل على ديون التمويل طويلة الأجل ب 9.4 مليار درهم، قرض السندات 800 مليون درهم، تيتضاف لها 11.2 مليار درهم، الدين المتعلق بالمزودين.

وهذا تصل المديونية 31.7 مليار درهم، ويضاف إليها ديون الشركة

وقد عقدت، كما لا يخفى عليكم، الشركة تحت رئاسة المعني بالأمر، اجتماعات مجلسها الإداري وجمعيتها العامة، وقررت على إثرها كما هو واضح في بلاغاتها الصحافية، رفع رأس مال الشركة وهو الأمر الذي لم يتم لحد الآن، ويؤكد النهج الذي دأب عليه المساهم الرئيسي منذ سنوات بعدم الالتزام بأي تعهد.

وفي إطار هذا النهج، وبدل الإنكباب على حل مشاكل الشركة، أرسل السيد الرئيس المدير العام إلى السيد رئيس الحكومة بتاريخ 16 نونبر 2015 رسالة مفادها:

«أنه في ظل هذه الأوضاع وفي ظل ما يسميه بالسلوك غير المشروع للحكومة المغربية، فإن الشركة ستكون مضطرة لتقديم طلب تحكيم رسمي إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار».

ودون الدخول في عدد من التفاصيل المعقدة تتعلق بالحكامة، حكمة هذه الشركة، وبمجموعة من المحطات التي تم إيفهامها فيها أن هناك عدد من الإشكاليات تكتنف تديبرها، ودون الدخول في عدد من القضايا الأخرى التي قد ترتبط كذلك بما هو تجاوز لعدد من المقتضيات القانونية في تديبرها، فإنه، السيد الرئيس، السادة المستشارين، وأكد ما يلي حتى يكون الأمر واضحا، كما قلت الحكومة المغربية لن تقبل أي ابتزاز فيما يتعلق بأمنها الطاقوي، ولن تقبل أن يتعرض هذا الأمن للخطر من طرف أي كان، لأنه اللي كان كيقوع في السنوات الماضية هو التلويح بعدم تزويد السوق الوطنية، لم يعد هذا قائما، السوق الوطنية مزودة، والحمد لله على ذلك، فبالتالي ما بقاش شي سيف ديال «ديموقليس» مسلط على المملكة المغربية في هذا المجال.

ثانيا، إن مسؤولي الشركة وخاصة المساهم الرئيسي مدعون لتحمل مسؤوليتهم الكاملة في إخراج الشركة من النفق المسدود الذي أدخلت إليه بفعل الوضعية الكارثة التي آلت إليها، مع ما يقتضيه ذلك من رسملة وحكمة جيدة وأداء لحقوق الدائنين، وعلى رأسها مستحقات الدولة المغربية.

ثالثا، وهذا مهم أيها السادة المستشارين، إن التعامل الحكومي مع هذه الشركة، هو تعامل يتم في إطار القانون ولا شيء غير القانون، ولا يصح عقلا ولا منطقا مطالبة الحكومة بتمكين الشركة من أي استثناء كيفما كان نوعه، لا يسمح به القانون.

رابعا، إن حقوق شغيلة الشركة، تبقى محفوظة في كل الحالات في احترام تام لما تنص عليه قوانين المملكة.

خامسا، لا تراجع عن صناعة التكرير ببلادنا، التي تعتبر مفخرة لنا وذات قيمة مضافة لاقتصادنا ولصناعتنا.

شكرا السيد الرئيس.

والسلام عليكم رحمة الله تعالى وبركاته.

ديال الدرهم في أجل أقصاه 6 أشهر من تاريخ استحقاق الدين».

هاذي رسالة تلوح مرة أخرى بتزويد السوق الوطنية، وتطلب من الحكومة أن تتدخل خارج القانون فيما يتعلق بإمدادها بما تعتبر أنه ضروري لها لتخرج من إشكاليات.

والأخطر من ذلك، أنه بتاريخ 4 غشت توصلت وزارة الطاقة والمعادن بخبر مفاده، أن شركة «سامير»، قررت بشكل أحادي التوقف عن الإنتاج، وبعد تأكد المصالح تم استدعاء الشركة التي أكدت أن قرار توقف المصفاة جار، وأصدرت بذلك بلاغين الأول كالثاني، فقط أن الثاني حذف كلمة مؤقت، وهو ما يدل دلالة واضحة على التذبذب الذي تعيشه الشركة.

وبعد ذلك بطبيعة الحال، اتخذت الحكومة قرارا أساسيا واستراتيجيا بتمويل البلاد بالمواد البترولية، وهناك كان هناك بطبيعة الحال سيناريوهات الموضوع ويجب التأكيد على أنه خلال السنوات الماضية، كانت هناك عدة مبادرات مشكورة لبلادنا لتقوية قدرات الاستقبال والتخزين، بحيث أنه في الغاز والغاز عندنا 913 ألف متر مكعب، ما يمثل 52 يوما من الاستهلاك، في البنزين الممتاز عندنا 152 ألف، ما يمثل 75 يوم من الاستهلاك، في وقود الطائرات عندنا 60 ألف ما يمثل 27 يوم، الفيول عندنا 79 ألف طن ما يمثل 19 يوم من الاستهلاك.

وتم بطبيعة الحال إيفهام الشركة بأن ما قامت به مناف لكل القواعد، وأنه لم يكن من حقها قانونا أن تتصرف في مخزون الأمان دون موافقة الإدارة المغربية.

وبطبيعة الحال، كان هناك لقاءين للسادة وزير الطاقة والمعادن ووزير الاقتصاد والمالية ووزير الداخلية مع السيد الرئيس المدير العام، وخلال هاذين اللقاءين، تم تذكير هذا الأخير بالوضعية المالية الكارثية لشركة «سامير»، والتي أدت إلى توقفها عن الإنتاج، وهو القرار الذي اتخذته الشركة بشكل أحادي، والذي ينم على استخفاف هذه الأخيرة بالأمن الطاقوي للمملكة.

ثانيا، تم التأكيد للمعني بالأمر أن السلطات المغربية لن تقبل بتعريض أمنها الطاقوي للخطر؛

ثالثا، تم التأكيد للمعني بالأمر أن السلطات المغربية لن ترضخ لأي ابتزاز يتعلق بحاجياتها الطاقوية، وطلب منه بكل وضوح أن يتحمل كامل مسؤولياته في ما آلت إليه الشركة، وخاصة فيما يتعلق بحفظ حقوق العمال وبتسديد الديون المستحقة لفائدة الدولة المغربية.

وعليه، فإن الشركة باعتبارها من القطاع الخاص حرة في أن تتخذ القرارات المناسبة لتسوية وضعيتها اتجاه الدولة والخواص، وذلك من خلال تسديد ديونها وتقديم الضمانات اللازمة لذلك ومراجعة حكومتها، ولا يمكن للحكومة أن تتدخل في هذا الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتقل الآن إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير، بالنسبة بطبيعة الحال للفرق والمجموعات اللي لازالت تتوفر على رصيد زمني.

الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على إجابتم والتي تضمنت جردا تاريخيا حول مسألة هامة تهم المغاربة جميعا، ألا وهو مسألة الأمن الطاقى.

الأمن الطاقى إن كان في يد شركات أجنبية فهذا هو المصير، لا نتكلم كما تكلمتم عن الخصوصية والتي كانت كما استشفيت من جوابكم، أنها كانت سببا أساسيا فيما وصلنا إليه، بل نحن نتكلم عن دور الرقابة الحقيقية للحكومة على هذا النوع من الشركات، منذ سنة 2008 وهذه الشركة تتخبط في مشاكل عديدة، في 2008 تفاقم الحال في 2008 ولم تحرك الساكنة، ولم تحرك الحكومة أي ساكن في اتجاه وقف هذا النزيف، هذا أولا.

ثانيا، هذا التهرب الضريبي والتملص الضريبي، هو مسألة أساسية، أساسية أولا، لأننا إذا كنا نتكلم عن الضريبة وعن أن الدولة لها الحق في أن تأخذ الضرائب، ممن؟ تأخذهم من الضعفاء ومن الفقراء ومن الذين تُقتطع من الأصل الضريبة لهم، ونلاحظ أن هناك مبالغ بالملايير تستحقها الدولة على هذا النوع من الشركات، هذا هو اقتصاد الربح الحقيقي، هذا هو التملص الحقيقي ديال الدولة من المهمات الأساسية ديالها، واللي خاص الحكومة وخاص الجميع يهتم بهذا الميدان، خاصة في إطار حكمة حقيقية وعقلنة حقيقية، ماشي باش نزيدوا الضرائب ولكن نستخلصوا الضرائب أولا ممن يستحق على أن يستخلص الضريبة، هذا هو باش يمكن نقوم الاقتصاد ويكون اقتصاد وطني حقيقي قادر على المنافسة، وقادرين على أن نديرو المشاريع التنموية في البلد.

وهذا نموذج حقيقي، واحنا داخل الفريق الاستقلالي طرحنا هاذ السؤال باش نبينو هذا النموذج الحقيقي ديال الاستهتار بالأمن الطاقى أولا، الاستهتار بالاقتصاد الوطني، الاستهتار كذلك بحياة المواطنين المغاربة، خاصة العاملين والعاملات في هذه الشركة، واللي تنشكرو الحكومة اللي طمأنتهم على أن جميع الحقوق ديالهم...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب، السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد الحوالمريوح:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة ملي سمعنا الأرقام، السيد الوزير، هاذ العفريت هذا اللي ابتلع هاذ الملايير وابتلع باش نديرو وحدة أخرى، وحدة جديدة ديال التكرير كتسوى 2 ديال المليار أو 2.5 مليار ديال الدولار، هذا ابتلعها.

السيد الوزير،

ملي خذا هاذ السيد هذا في الخصوصية خذاها بالتزامات، الآن تقرون أن ما وفاش بالالتزامات ديالو.

الحكومة تعاملات معه وهو يرد الجميل الآن باللجوء إلى مسطرة معالجة صعوبة المقاول، يعني الإفلاس كما قُلت.

السيد الوزير،

هل هناك ضمانات لاسترجاع أموال الدولة والمؤسسات المالية؟

في الحقيقة، السيد الوزير، في العرض ديالكم وفي الجواب ديالكم، في الحقيقة شكيتو علينا، واحنا غنستجبوليكم، أنتم الحكومة أمام واحد الوضع اللي احنا كبرلمان لا بد ما نوقفو معكم، لأنه صعب عليكم باش توقفو أمام هاذ الوضعية هذه.

إذن، كنعلم بأن فريق الأصالة والمعاصرة تيعلم بتكوين لجنة فرعية بمهمة استطلاعية لمواكبة الحكومة في هذا الوضع المقلق، وممارسة كذلك كل صلاحياتنا كبرلمان طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

نقطة أخيرة، السيد الوزير، هذا كله في الوقت اللي السوق سيححر، والأسعار ستُححر في غضون أسبوع واحد، فما هي الضمانات لانخراط شركات التوزيع في منافسة حقيقية فيما بينها، ما تديرلناش بحال الأبنائك؟ وما هو دور الدولة ما بعد فاتح ديسمبر المقبل لضمان حماية المستهلك؟

ونطالب كذلك، السيد الرئيس، باجتماع اللجنة المختصة لكي نتطرق للموضوع بصفة موسعة مع السيد الوزير والحكومة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في إطار التعقيب دائما، الكلمة لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد علي العسري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

أولا، نحني السيد الوزير على هذا العرض الشافي الكافي الذي يُغني عن كل إضافة.

ثانيا، نحني وبشدة الحزم الحكومي مع مواجهة الابتزاز الذي كان سيفتح المجال لابتزازات إضافية، نحني التعامل المسؤول والجاد للحكومة، والتي لم تُشعرنا كمغاربة بأن هناك أزمة لتزويد السوق الداخلية بالمنتجات النفطية رغم أهمية الشركة في النسيج الوطني وفي هذا القطاع.

نؤكد في فريق العدالة والتنمية على ضرورة تحديد المسؤوليات بدقة وفتح باب المحاسبة لإعمال ربط المسؤولية بالمحاسبة.

نؤكد أيضا على أهمية صيانة حقوق الشغيلة ومراعاة الجوانب الاجتماعية للآلاف من أفراد أسرهم.

نؤكد على ضرورة أن تضمن الحكومة المزيد من استقرار أسعارهاذ المواد النفطية والتزويد المنتظم والكافي للسوق الداخلية حتى لا نشعر بأن هذه الشركة أو المسؤولين على هذه الشركة كانوا يمنون علينا كمغاربة.

نؤكد على أن ما كنا لنكتشف ربما هذه الأزمة لولا الإصلاحات الجريئة التي أقدمت عليها الحكومة، خاصة في صندوق المقاصة التي كان يُقال أن هناك تلاعبات في فواتير الاستيراد، وبالتالي كانت الشركة تستفيد ربما من ملايين من الدراهم أو ملايين تحت الطاولة.

نؤمن كل ما قامت به الحكومة، ونتساءل في الأخير على كيفية استمرار، كما قال السيد الوزير في آخر كلمته، استمرار امتلاك المغرب لهذه الإمكانية تكرير المواد النفطية بشكل داخلي لما له من قيمة اقتصادية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد مبارك الساعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تصبتنا لك بإمعان وفي الحقيقة كنت صريح معنا في جميع المداخلة

ديالك، ولا في المسار ديال هاذ 10 سنين تقريبا ولا 12 عام ديال هاذ الشركة اللي مرت فيها واللي في الحقيقة كانت عقود مع الدولة، والدولة التزمت بالمسائل ديالها وهي ما التزمتش بالمسائل ديالها اللي هي على عاتقها.

احنا اللي نتخوفو منه، السيد الوزير، هو ما مصير الآلاف ديال العائلات وديال المستخدمين اللي كايين دابا، والشركة بدات تتقتطع لهم من دابا، لا للأرامل ولا للمتقاعدين، من دابا نقصات لهم من أسميتو ديالهم كذلك من الأجور ديالهم.

السيد الوزير،

واش ماشي معقول باش تبقى عندنا شركة وحدة في المغرب؟

راه لا يعقل باش المصير ديال المغرب يبقى بواحد الشركة اللي هي، اللي في علمنا احنا هو كانت غادي تكون واحد الشركة أخرى في الجرف الأصفر، ما مصير هاذ الشركة، السيد الوزير؟

كانت غادي تكون عندنا شركة أخرى فيه ديال التكرير في الجرف المنافس، راه حتى حاجة إلى ما كانت عندها منافس راه ما يمكنش تزيد للقدام أسيدي، أي حاجة خاصها تكون عندها منافس، أي حاجة خاصها تكون عندها الضرة.

الله يجازيكم بالخير، السيد الوزير، راه هذا مصير ديال دولة، باش غادي نبقاوا احنا نتماشاو مع هاذ السيد، لأنه ملي وصلوا 31 مليار ديال الدرهم ما تبقاوش غادين معها حتى وصلوا 42 مليار ديال الدرهم، راه نصف الميزانية ديال الدولة، السيد الوزير، هذا هو التلاعب باش ما نبقاوش احنا غادين مع واحد الإنسان هو غادي للهاوية واحنا تابعينو تنتفرجو معه.

ولهذا، السيد الوزير الله يجازيكم بخير، كايين شركات وكايين ناس اللي هما استثمروا في هاذ الميدان...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد العزيز بوهودو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نحن نؤمن بالمجهودات التي قامت بها الحكومة لمعالجة هذا الملف، ولكننا نرغب في التأكيد على أنكم مسؤولون عن حفظ السيادة الوطنية في هذا المجال، وخصوصا ما يتعلق بالمحافظة على الأمن الطاقى للمغاربة الذي لا يقل أهمية عن المظاهر الأمنية الأخرى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد زروال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات والسادة المستشارون،

السيد الوزير، قول أنصاف الحقائق لن تزيد إلا من تعميق الأزمات عوض حلها، يجب كشف الحقيقة كاملة عن أزمة «لاسامير»، هذه المعلمة الوطنية التاريخية كلنا نتعرف كيفاش تخصصت «لاسامير» وفي أي ظروف وبأية شروط وبأي ثمن، مثلها مثل العديد من المؤسسات الوطنية التي منها من قضى نحبه ومنها من ينتظر.

بعد 18 سنة كتوقف «لاسامير» عن الإنتاج، وكنكتشفو بأنه كان هناك سوء تدبير، وكنكتشفو كذلك أنه كانت مديونية اللي وصلات كيفما قلتول 42 مليار ديال الدرهم، أرقام مهولة.

ما فهمتشي فين هي الدور ديال المصالح الوصية في التتبع والمراقبة والقيام بالتدابير الاستباقية لتفادي هكذا أزمات.

المصفاة الوطنية اليوم كتحتضر، واستمرار توقفها على الإنتاج كيادي حتما للاغتيال ديالها والتآكل والتلف ديال الآليات الإنتاجية، وما لذلك من تداعيات على الاقتصاد الوطني واغتيال للحقوق والمكتسبات التاريخية ديال الأطر والمستخدمين واغتيال لمصدر رزق الآلاف من العائلات من مدينة المحمدية.

مدينة المحمدية اليوم كتعرف مأساة اجتماعية حقيقية، كتعيش مأساة ما غتخلصي بالعدا والمزيدات وترك مصائر الشغيلة أسيرة أطماع ومصالح أنانية ضيقة، للأسف الشديد هذه الشغيلة هذه ما جاتش في العرض ديالكم إلا في واحد الجملة يتيمة.

اليوم، كنطالبو بالحفاظ على الحقوق والمكتسبات التاريخية للشغيلة، وفتح تحقيق نزيه حول الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه الأزمة لإيجاد الحلول الملائمة لإعادة تأميم هذه المعلمة الوطنية التاريخية، لأننا كنا دائما ولازلنا في الاتحاد المغربي للشغل نعتقد جازمين أن خوصصة المؤسسات الوطنية السيادية هو مغامرة غير محسوبة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نحمد الله، السيد الوزير، أن أزمة «لاسامير» ظهرت في فترة تعرف انخفاضاً لأسعار البترول، وكذلك في مرحلة يشهد فيها المغرب بداية الإعداد لتحرير سوق المواد النفطية بعد إنهاء إشكالية المقاصة فيما يتعلق بهذه المواد.

ولكن، هذا لا يعني إخلال الحكومة بمسؤوليتها في توفير هذه المواد وتوفير الاحتياطات اللازمة، خصوصا مع اقتراب فصل الشتاء وما يُصاحبه من ارتفاع في الاستهلاك الطاق، وهذا لا يمنع أننا نطالبكم من منطلق اختصاصات الحكومة بتطبيق القانون، فلا يقبل العقل ولا الروح الوطنية أن يعمل المستثمر الأجنبي كيفما كان نوعه على الاستفادة بصفة فردية من عائدات قطاع حيوي دون أن يؤدي حتى المستحقات الضريبة الخاصة بالدول.

السيد الوزير،

إعمال القانون هو مطلب كوني يضمن للدول سيادتها وهيبته وللمواطنين حقوقهم، لذا ندعوكم ومن خلالكم الحكومة إلى تفعيل جميع الإجراءات القانونية لاسترداد حق الدولة المغربية ومن خلالها حقوق الشعب المغربي، دون إغفال الإجراءات التقنية الكفيلة بتوفير الأمن الطاق الذي سبق الإشارة إليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكر السيد الوزير على هذا العرض الشامل للوضع ديال «لاسامير»، ولكن كيف كتعرفوا اللجوء للقضاء واللجوء للتحكيم الدولي تياخذ وقت، فهاذ الوقت اللي غادي يكونوا فيه الإجراءات تتعرفوا بأن المقاولات تنسني، تتعرفوا بأن عمال عندهم المشاكل ديالهم، وابتغاوا الضمانات وكاين مستثمرين.

إذن، السؤال وتتلح أشنو هو الرؤية ديال الحكومة في إطار هاذ القطاع الاستراتيجي اللي هو التزويد؟ كيف قلتو، السيد الوزير، فالتزويد كاين، ولكن التزويد كاين في الغازوال، ما كاينش في السوبر، لأنه تيخص يدوزوا على طنجة، إذن، كاين واحد التكاليف اللي زايدة.

إذن، واش الآن كاينة واحد الرؤية للخروج من هاذ النفق ولا لا؟ باش يمكن للمستثمرين والأبنك باش يعرفوا أشنو هي الرؤية اللي غادي يمشيو فيها؟ وأشنو هو التوجه؟

دالبلاد تفوت لشركة بدرهم رمزي وبدون احترام أدنى الشروط ديال..
والغريب أنه الوزير المكلف آنذاك بالخصوصية هو اللي أصبح المدير
ديال هاذ المؤسسة من بعد.

فكنسائلكم، السيد الوزير، منين أنتما كتشوفو هاذ التجاوزات
ديال الشركة وعدم ضخ رأسمال، لأنه في اتفاقية 2004 التزمت الشركة
باش تضح رأسمال، فين كانت الحكومة وفين كانت الدولة؟ واحنا
كتعرفو على أنه هاذ القطاع إستراتيجي.

إذن، إينا مسؤولية كتحملوها كحكومة وكدولة؟ لأنه غضيتو
النظر، غضيتو الطرف لأنه السيد مول رأسمال، وطبيعي واحد اخذا
امتياز بهاذ الطريقة، ما يمكن لو إلا يتجاهل السيادة الوطنية وسيادة
الرأسمال الوطني.

وبالتالي هنا كنسائلوكم، السيد الوزير، كايينة جوج ديال الطرق
باش ترجعوا الأموال، المال العام للدولة، إما تلجؤوا للقضاء، وهاذي
مسطرة بعيدة المدى، ولكن الحفاظ على مكتسبات الطبقة العاملة،
ونزيدكم الطبقة العاملة رغم الأجور اللي كتلقاها عندها مشكل
عويص كتتمشي تحط (chèque de garantie) ما كيقلوهش منها،
عاملة مشات للطبيب بغات تحط (chèque de garantie) قالوا لها لا
أنت مطرودة، غدا ما يمكنش تخلصي، وبالتالي مسؤوليتكم أنكم تحلو
المشكل بتأميم...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أخيرا، الكلمة السيد المستشار إلى سمحتي، انتهى الوقت السيد
المستشار، أستسمح السيد المستشار.

الكلمة في الأخير لمجموعة العمل التقدمي في إطار التعقيب، السيد
دعيدة تفضل.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة هاذ المسألة هاذي تم التنبيه لها في سنة 1997، لما قلنا
خصوصية القطاعات الإستراتيجية خطورتها تهدد لأمن البلاد الاقتصادي
والسياسي وغيره.

اليوم احنا كنجيو، صحيح الحكومة ديالكم غير مسؤولة، ولكن
عندها مسؤولية غنجي لها من بعد، الأزمة ليست وليدة اليوم في
«لاسامير»، الأزمة بدأت من 2002 وغادية وكتعمق حتى وصلت ل2008.

اليوم، نحن أمام كارثة حقيقية اجتماعية، للأسف، السيد الوزير،
ما اعطيتو ولا إشارة ديال الاطمئنان، 1000 مستخدم إبتداء من الشهر
الجاي ما عندهومش الأجرة ديالهم، هاذ 1000 مستخدم، من وراهم

انتهى الوقت السيد المستشار، السيد المستشار انتهى الوقت.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل أحد
السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في البداية، بغينا نشكركم حول تفسير واقع شركة «لاسامير»
وحول الأحوال ديالها، لأن الشارع شيء آخر، تشاع أمور أخرى.

ولكن من ضمن النقاط ديال الجواب ديالنا، أولا بغينا من الحكومة
تأمين تزويد السوق الوطني، وبغينا كذلك ضبط الضمانات لشركات
أخرى اللي غادي تاخذ هذا القطاع هذا، مرة أخرى ما نطيحوش في
هذه المشاكل.

ابغينا كذلك الحكومة تسهر على استخلاص الديون ومستحقات
الدولة، ما يمكنش واحد غادي يحيي، شركة معينة غادي تيجي غادي
تاخذ الثروات ديال الدولة وغادي يمشي يطوف بنا في المحاكم، إذن
بغينا الحكومة تقوم بالمهام ديالها وتطبق القانون كيفما كان.

ابغينا كذلك المغاربة ما يكونوش رهن إشارة واحد الشركة معينة
فقط مستقبلا، لأن التعدد ديال الشركات شيء مهم وقفت هاذي
غادي نلقاو وحدة أخرى خدامة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار
التعقيب، تفضل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

طبعا انتظرنا لسنتين باش التخوفات ديالنا اللي كانت في 1997 من
الخصوصية، الآن كيجي وزير في هذه الحكومة ونفس التخوفات ونفس
التحذيرات اللي حذرنا منها آنذاك الحكومة والدولة، ها هي النتيجة
اليوم، ذاك الشيء اللي قلناه في 1997 ها النتائج ديالو وصلنا لها في
2015.

السيد الوزير،

الأثار ديال الخصوصية بدا لأنه قطاع إستراتيجي، الأمن الطاق

حذار من السوق الوطنية، راه غيوقع فيها مشكل.

هناك من استجاب ربما بحسن نية، وهناك من استجاب بسوء نية، ولكن أنا شخصيا لا علم لي لا بهؤلاء الذين استجابوا بحسن نية، ولا الذين استجابوا بسوء نية.

لكن، احنا لما جينا، وقلنا هاذ الإشكال ديال تزويد السوق الوطنية لم يعد قائما، وهذا ماشي قرارات اتخذ بين عشية وضحاها، اسمحو لي، هذا كان فيه إعداد، لأنه باش تنتقل، باش تزود السوق الوطنية اللي هي تقريبا أكثر من 10 دالمليون ديال الأطنان، ليس شيئا بسيطا.

لما حيدنا السيف ديال ديموقليس كما قلت، أصبح لنا تصرف آخر مع هذه الشركة المالكة لشركة «سامير»، وباقى ما سيتخذ، لا يمكن أن يتخذ إلا في إطار القانون، السادة المستشارين.

لا يمكن أن نمنع هذه الشركة أن تذهب إلى التحكيم الدولي، وهذا حقها، ولا يمكن أن نمنعها أن تطلب من المحكمة التجارية تسوية ودية، وهذا حقها.

لكن، اللي كايين الآن هو أن هناك حرص، وهذا قيل للسيد المعني، لأنه السيد المعني التقى بثلاث وزراء من هذه الحكومة، مرتين، وأفهم أنه مكيناش شي حاجة استثنائية غادي تديرها الحكومة، فيما يعتبره إنقاذا لشركته، وإنقاذا للسوق الوطنية كما يقول، خارج أداء المستحقات ديال الدولة المغربية وأداء الديون والحفاظ على حقوق الشغيلة.

وأنا عندما تحدثت عن الشغيلة تحدثت في إطار القانون، قلت في كل الحالات، حقوق الشغيلة ستكون محفوظة ولا شيء غير القانون، لا يمكن أن أطالب بشيء آخر خارج ما هو محدد قانونا، لأنه ما خصناش عاود ثاني، لا يجب أن يتعامى بعضنا على بعض في بعض الأمور، راه شركة لإمشات للإفلاس، راه كايين مقتضيات.

لكن، نحن لسنا الآن في هذا الوضع، لأنه هاذ الشركة دارت الاجتماعات ديالها، وقررت أن ترفع رأسمالها، وقلنا لو احنا طيب سيدي، اذهب وارفع هاذ رأس المال، سير، ولكن لحد الآن هذا لم يقع، وهذا يؤكد النهج الذي كان يسير عليه.

القضايا الأخرى التفصيلية، السادة المستشارين، حتى واحد ما يمكن لو يهرب منها، لأنه في بعض التدخلات واضح أنه خاص تكون محاسبة، طبيعي غتكون محاسبة، اللي دارشي حاجة راه يؤدي، ليس هناك أحد سيهرب من هذا الأمر، هل كانت هناك تغطية أم لم تكن؟ اللي دارشي حاجة على مختلف مستويات اتخاذ القرار سيؤدي، إذا ثبت فعلا أن هناك تورط من أي نوع آخر.

الآن، بطبيعة الحال أنا أكدت على ثلاث دالحوايح كبار، قلت بأن قضية تأمين التزويد ما طارحاش إشكال، أنا تكلمت ما عندناش مشكل الآن، لا فيما يتعلق بالغازوال ولا فيما يتعلق بالبترين ولا فيما

1000 أسرة، هاذ المواطنين ستكون انعكاسات على مدينة المحمدية بكاملها، 200 مقابلة متوسطة وصغيرة تشتغل في محيط هاذ الشركة، اللي قليل فيهم كيشغل واحد 100 مستخدم.

بمعنى سنكون أمام 21 ألف أو 22 ألف منصب شغل تم فقدانها بسبب تماطل الحكومة.

فين كانت مصالح المراقبة؟ اللي اليوم كنجي كنعلى وزارة المالية 11 المليار، فين كانت المصالح ديالها؟ واش 11 المليار وليدة هاذ السنة؟ هذا تراكم نتاج سنين.

وبالتالي كان التواطؤ ما بين المصالح الاقتصادية وبعض المصالح اللي تابعة لوزارة الاقتصاد والمالية والحكومة في شخص وزارتكم السيد الوزير.

واش اليوم الآن كتعطينا كتعاملوا بواحد النوع نتاج البساطة ما بين دولة وشركة، كانت حماية سياسية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن، إلى اسمحتي السي دعبدة، انتهى الوقت السي دعبدة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات في حدود الرصيد الزمني المتبقي، تفضل السيد الوزير في حدود 11 دقيقة أعتقد.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا سيدي الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين على ما تفضلوا به من تدخلات في ملف لا ينكر أي أحد أهميته وتعقيداته، وأنه يجب أن نرحم أنفسنا أن نُدخله في المزايدات، باش نكونوا واضحين، لأنه قد يكون هناك من أخذ الكلمة، وقد يكون طرفا من الأطراف فيما وصلت إليه هذه الشركة الآن. أنا لست هنا لأحكم على التاريخ، اشكون اللي دارواشكون اللي فعل، أنا كنت صريحا في أن أنقل وضعية لشركة من القطاع الخاص، جاءت عن طريق خوصصة لشركة وطنية في ظروف كنت أمينا في أن أنقل مقتضياتها، ويبدو أن هذه المقتضيات كان فيها نوع من الإجحاف ضد الدولة المغربية.

اعلاش تدارت الخوصصة في ذلك الوقت، هذا أمر آخر، لست معنيا به الآن، وإن كنت أقول أن الخوصصة في حد ذاتها ليست إشكالا إذا تمت هذه الخوصصة بالطرق المعقولة والسليمة.

احنا الآن في الوضع اللي احنا فيه، وأنا كنت واضحاً، كان يمكن أن يستمر الوضع على ما كان عليه سابقا، لو أن هاذك السيف ديال ديموقليس استمر، لأنه أشنو اللي كان تيتقال في السنوات الماضية؟ هو

السمعة دبلادنا ومدى احترامها لمقتضيات دولة الحق والقانون، يعني ما كاينش شي واحد يتصور أنه يمكن تكون شي طريقة من الطرق ديال (vendetta) بمعنى الثأر من شي.. لا، كاين القانون في بلادنا هو اللي غيتحترم في جميع المستويات ديال هاذ العملية التي نحن بصدددها.

قضية الكشف عن الحقيقة، الأمور الآن، لأن هناك من يقول لم تُكشف الحقيقة كلها، الأمور الآن واضحة على مستوى هذه الشركة وتعاملاتها، وأي تعامل كان خارج القانون سيطاله القضاء، ما في ذلك شك.

لكن كاين بعض الأمور اللي للأسف الشديد احنا تناخذونها أو كنجيو نتكلمو عليها حتى تتكون دازت ووقعت، هاذ الشي كان خاصو يتقال في وقته، هناك من يتحدث على 2002، من يتحدث على 2004، من يتحدث على 2008، ولا يمكن يعني لا عقلا ولا منطقا أن نحمل الحكومة هذا الأمر الذي يعود إلى سنوات أخرى، يجب أن نتصف بالنزاهة المطلوبة لمصلحة بلادنا أولا.

القضية دالأمن الطاقى، الإخوان المستشارين، راه احنا كنتكلمو على شق في الأمن الطاقى، اسمحو لي، راه الأمن الطاقى ما فيش غير المحروقات، راه فيه إنتاج الكهرباء، وأنتم تعلمون التوجه اللي غادية فيه بلادنا، أساسا، أساسا لتخفيض تبعيتنا للخارج، لأنه المغرب في 2007-2008 كانت التبعية ديالو الطاقية 98%، الآن هو بطبيعة الحال بصدد التخفيض من هذه التبعية الطاقية.

وواحد المجموعة دالإجراءات تدار الآن، مجموعة ديال القوانين، الهدف منها هو إدخال طاقات محلية في الباقية الطاقية دبلادنا، باش نقصوا هاذ التبعية الطاقية، فبمقدار ما نستمر في هذا الأمر بمقدار ما نكون بمنأى عن التقلبات ديال السوق الدولية إن شاء الله تعالى.

وشكرا السيد الرئيس.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

يتعلق.. كان عندنا مشكل في وقود الطائرات وجلينا، وهذا ستترب عنه مجموعة من الأمور، ونحن شاكرين للمزودين المغاربة، أنا ما باغيش ندخل في هاذ القضية هاذي ديال هناك أطماع، وهناك وكذا، هذا كلام كله ما عندو معنى، نحن نتكلمو على بلاد فيها قانون، نحن شاكرين لهاد المزودين، لأن وقفوا في واحد المرحلة وقفة ديال الرجال لبلادهم، ويجب أن نقول ذلك، ماشي غير حيث هو في القطاع الخاص وتيربح معنيتو إلى دارشي حاجة راه باغي يربح. لا، وقفوا وقفة ديال الرجال في واحد الوقت اللي كانت بلادهم محتاجة.

المسألة الثانية بعد التزويد، قلت أن حقوق التشغيل ستكون محفوظة، لأن هي عندها الأولويات في كل الحالات، الأولوية عند التشغيل.

الشق الثالث، قلت لا تراجع عن صناعة التكرير في بلدنا، لأنه التكرير ما مرتبطش غير بشركة «سامير»، طبيعي بعض المستشارين تيسولوا على المشروع ديال مكرر ثاني؟ 15 السنة ملي سالت ما كاين حتى شي واحد اللي يمكن يمنع شي واحد إلى ابغى يدير صناعة مصنع ديال التكرير، لكن السوق لم تكن تسمح بذلك، لأن السوق فيها 10 مليون ديال الأطنان، و«لاسامير» هي عندها القدرة ديال 10 ملايين ديال الأطنان.

لكن بطبيعة الحال للمملكة المغربية الحق الكامل في أن تكون لها مصفاة بالمستويات المعروفة دوليا، ولن تراجع عن ذلك.

قضية السهر على استخلاص مستحقات الدولة، أنا ما دخلتش في التفاصيل مع السادة المستشارين، لكن جميع ما يمكن القيام به على مستوى الإجراءات أو حجز التحفظي والتفاصيل ديالو، الآن تجري على قدم وساق، ونحن بطبيعة الحال حريصون، لأنه واحد القضية اللي أشاروا لها ربما بعض المستشارين من طرف خفي، لكن هاذ الشركة بهاذ المديونية اللي عندها ديال 42 مليار ديال الدرهم راه هاذ ممكن ديرزلزال في الاقتصاد الوطني، وهاذ الشي ما كانش، التزويد مستمر والاقتصاد ديالنا لم يتأثر، واتخذت كافة الإجراءات لكي لا يقع أي تطور سلبي لاقتصادنا.

لكن بطبيعة الحال، لا يمكن إلا أن تعالج الأمور كلها في إطار قانوني، قانوني ولا شيء غير القانون، لأن هاذ القضية مرتبطة بها

محضر الجلسة العاشرة**التاريخ:** الثلاثاء 12 صفر 1437 (24 نوفمبر 2015).**الرئاسة:** المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.**التوقيت:** تسع وأربعون دقيقة، إبتداء من الساعة السادسة والدقيقة السابعة عشرة مساء.**جدول الأعمال:** الدراسة والتصويت على مشروع القانونين التاليين:

- مشروع قانون رقم 77.15 يقضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها؛

- مشروع قانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:باسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يخصص المجلس الموقر هذه الجلسة للدراسة والتصويت على
النصوص التشريعية التالية:-أولاً: مشروع قانون رقم 77.15 يقضي بمنع صنع الأكياس من
مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها؛-ثانياً: مشروع قانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة
للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه
والغابات.في البداية أحيط المجلس الموقر أن السيد الوزير المكلف بالعلاقات
مع البرلمان طلب خلال اجتماع ندوة الرؤساء إرجاع مشروع رقم
35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية
والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات إلى اللجنة المختصة،
فأعطي الكلمة للسيد الوزير للتوضيح، تفضل السيد الوزير.**السيد عبد العزيز عماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان
والمجتمع المدني:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هذا المشروع قانون كيقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض
بمؤسسة الأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياهوالغابات، وهو مشروع مهم كانت المدارس ديالو في لقاء ديال اللجنة في
15 يوليوز والتصويت عليه في 21 يوليوز.ونظرا للظروف اللي كانت آنذاك في نهاية الاشتغال، نقدر على أنه
الطريقة التي قدمت بها التعديل والنص وكذلك حتى الحضور، إلى
اطلعتو في المحضر، يعني جوج (2) المستشارين اللي كانوا حاضرين.على كل حال، كانت الظروف في نهاية الولاية ديال السادة أعضاء
مجلس المستشارين، فنقدر بأنه يحتاج إلى الدراسة من طرف اللجنة
بعد انتخاب أعضائها حتى تتمكن من التعامل معه بما يلزم، فلکم
واسع النظر، طلب الحكومة بأن يرجع إلى اللجنة.
وشكرا.**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

إذن، طبقاً لأحكام المادة 193 من النظام الداخلي للمجلس، يُرجع
مشروع القانون إلى اللجنة المختصة.وننتقل الآن إلى الدراسة والتصويت على مشروع قانون 77.15
يقضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها
وتسويقها واستعمالها.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، تفضل، السيد الوزير، للمنصة.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف، نيابة عن زميلي وزير الصناعة والتجارة والاستثمار
والاقتصاد الرقمي، بتقديم هذا المشروع قانون المهم.وفي البداية أشكر السيدات والمستشارين والسيد رئيس لجنة
الزراعة والقطاعات الإنتاجية على تعاملهم الإيجابي مع هذا النص
المهم أثناء مدارسته في اللجنة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هذا المشروع هو يحمل رقم 77.15 يقضي بمنع صنع الأكياس من
مادة البلاستيك الصنع والاستيراد والتصدير والتسويق والاستعمال.كما تعلمون، يترتب عن استعمال الأكياس البلاستيكية آثار سلبية
على الصحة ديال المواطنين، وكذلك على مستوى النباتات والحيوانات
وكذلك البيئة بشكل عام.

وبالنظر إلى الخصوصيات التي تعرفها هاته الأكياس من مادة

الغرض من لدن الإدارة أو الهيئات المختصة، والتي سيكونوا حاملين لبطاقة مهنية، بالبحث عن المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه ومعاينتها.

ويمكنهم أثناء المزاولة ديال المهمة ديالهم أن يستعينوا بأعوان السلطة العمومية، هذا ما نصت عليه المادة 5 من مشروع القانون المعروض على أنظاركم؛

- العنصر الخامس في التقديم هو موضوع العقوبات، التي كتطبق في الحالة ديال المخالفة ديال مقتضيات هذا المشروع، والتي كينص على غرامات كتراوح بين 10.000 درهم ومليون ديال الدرهم، وذلك حسب نوعية المخالفة والمرتكب ديالها، واش مصنع، واش تاجر، واش مستعمل، إذن العقوبة بحسب النوع ديال المخالفة وكذلك المرتكب ديالها؛

- العنصر السادس والأخير، السيد الرئيس، هو دخول مشروع القانون حيز التنفيذ، والتي كينص على أنه كيدخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يوليوز 2016، بمعنى ترك واحد الفترة انتقالية للمصنعين باش يقوموا من أجل الملاءمة والاستعداد لتطبيق مشروع هذا القانون.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تلكم، باختصار، الخطوط العريضة لمشروع القانون رقم 77.15 يقضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها.

كما أعتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأتقدم بخالص الشكر لأعضاء لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلسكم الموقر على تجاوبهم الإيجابي مع مشروع هذا القانون، راجيا أن ينال رضاكم كما كان عليه الأمر داخل اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على تقديم المشروع.

الآن، الكلمة للسيد مقرر لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع.

وزع التقرير.

أفتح باب المناقشة، الكلمة للفريق الاستقلالي في حدود 6 دقائق و45 ثانية، الفريق الاستقلالي، أحد المستشارين، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

البلاستيك على صعيد جميع الدول تقنيا، تعرف تقنيا وتنظيما خاصين بغية التقليل من استخدامها أو حتى القضاء عليها، هذا التوجه عالي في هذا المجال.

لذا، ومن أجل الحد من هذه الآثار السلبية، اختار المغرب كغيره من العديد من الدول إعادة النظر في التشريع الجاري به العمل في هذا المجال، ولهذه الغاية تم إعداد مشروع قانون يقضي بمنع إنتاج الأكياس من مادة البلاستيك، والتي تمنح إما بعوض أو بدون عوض للمستهلكين في نقط بيع السلع أو المواد وتقديم الخدمات بغرض تليف هاته البضائع، وكذا منع استيراد هاته الأكياس وتصديرها أو الحيازة ديالها بغرض البيع أو عرضها للبيع أو بيعها أو توزيعها ولو بدون عوض.

السيد الرئيس المحترم،

المشروع سأحاول في تقديمه أن أتطرق لـ 6 العناصر أساسية والتي كانت الفرصة لبسطها في اللجنة:

-أولا: تطرق المشروع إلى التعريف بالأكياس من مادة البلاستيك الممنوعة بمقتضى مشروع هذا القانون، ويتعلق الأمر بأكياس إما أن تكون بمقايض أو بدون مقايض مكونة من البلاستيك، تمنح بعوض أو بدون عوض للمستهلكين في نقط بيع السلع أو مواد أو تقديم الخدمات، وذلك بغرض تليف هاته البضائع، هذا مقتضى المادة الأولى من هذا المشروع؛

-النقطة الثانية، هو تحديد الأكياس من مادة البلاستيك المستثناة من المنع، أي هناك حالات ديال الاستثناء تم تحديدها في هذا المشروع، يتعلق الأمر-اللي ما معنياش بالمنع-يتعلق الأمر بالأكياس من مادة البلاستيك ذات الاستعمال الصناعي أو الاستعمال الفلاحي والأكياس من مادة البلاستيك المسماة الأكياس الكاظمة للحرارة وأكياس التجميد وتلك المستعملة لجمع النفايات المنزلية وكذا النفايات الأخرى كما تم تعريفها في إطار المشروع في المادة 3. إذن هذه الحالات اللي مستثنية من المنع؛

-العنصر الثالث في التقديم وضع علامة، المشروع ينص على وضع علامة أو وسم على الأكياس من مادة البلاستيك المستثناة من المنع باش تتميز.

ينص المشروع على ضرورة وضع علامة أو وسم مطبوع على الأكياس المستثناة من المنع، وذلك حسب الغرض الموجهة إليه أو حسب فئتها.

كما سيتم تحديد كيفية وضع هذه العلامة أو الطباعة ديالها بنص تنظيمي؛

-العنصر الرابع في تقديم هذا المشروع، السيد الرئيس المحترم، هو موضوع البحث ومعاينة المخالفات لمقتضيات مشروع هذا القانون ونصوصه التطبيقية.

يقوم ضباط الشرطة القضائية والأعوان المحلفون والمعينون لهذا

السيد الوزير،

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين والمحترمت،

أتشرف بأن أناقش مشروع 77.15 والقاضي بمنع صناعة واستيراد وبيع بعض الأكياس البلاستيكية، هذا المشروع الذي سيتم بمقتضاه تنقية الأجواء الطبيعية، وإنني إذ أشاطر الحكومة هذا المشروع، أقول إنني أتأسف كلما توجهت خارج أسوار المدن لأفاجأ بظاهرة غريبة من الأكياس البلاستيكية التي تُسود الرؤية التي حباها الله بها في المغرب، طبيعة خلابة، كما يقول الله سبحانه وتعالى: «تُغري الناظرين»، غير أننا نلوثها بهذا المخلوق الذي نصنعه، ما بالك عن صحة أجسامنا، ما بالك عن مخلفات صناعة واستعمال هذه الأكياس البلاستيكية، فأظن أن العالم اليوم يتوجه نحو تنظيف البيئة، نظرا لأهميتها في الحياة الاجتماعية وفي صحة المواطن.

غير أنني، السيد الوزير، أتأسف لأهمية هذا المشروع والحيز الزمني الضيق الذي جاء فيه.

كان من الأجدر أن نناقش بتّروي ونستنبط مكانا وربما هناك خلل سيضر -لا محالة- إما بالحلقة الضعيفة وهي الأجراء وربما المستثمرين أنفسهم لأن مشاريعهم ربما ستتعطل.

إن الفريق الاستقلالي لا يمانع في التصويت بالإيجاب، وستجدنا إن شاء الله من الصابرين، غير أننا سنصوت بالإيجاب تحت ضمانات أن الأجراء لن يمسوا في مناصب شغلهم.

سنصوت بالإيجاب تحت ضمانات أن المستثمرين سيتم تعويضهم بما يلزم، سيما وهناك من صرف واقترض لهذا المشروع، واليوم نأتي لتعطيله ولاستبداله.

سنصوت بالإيجاب كذلك تحت ضمانات أن الحكومة سوف لن تستعمل البطاقة الحمراء في الزجر بدون حدود، الزجر والمخالفات والعقوبات التي جاء بها المشروع، ونحن لم نتمكن من دراسته واستنباط مكان الخلل فيه، ولكن نظرا لأهميته ولأهميته عالميا، سيما وأن مغربنا، الحمد لله، قد انخرط في محاربة تلوث البيئة وربما سيحتضن مستقبلا أو قريبا، سيحتضن ملتقى عالمي، أظن في مراكش، لنكون قد ساهمنا وواكبنا التقدم العلمي، إسوة بالدول التي سبقتنا في الموضوع.

إذن، السيد الرئيس، السيد الوزير، إن الفريق الاستقلالي سيكون مع الفكرة، مصوتا بالإيجاب بنعم للمشروع، تحت ضمانات عدم المساس بحقوق الأجراء لا المستثمرين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن فريق الأصالة والمعاصرة،

تفضل السيد المستشار في إطار المناقشة ديال مشروع القانون 77.15.

المستشار السيد عبد الإله المباحري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني، أخواتي المستشارات،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لبسط وجهة نظر فريقنا حول مشروع قانون رقم 77.15 الذي يقضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها.

واسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير، اللي ما كاينش معنا دابا، على العرض الذي قدمه، والذي أبرز من خلاله الأسباب والدواعي التي ساهمت في إخراج هذا المشروع قانون وأهم المستجدات التي جاء بها.

السيد الرئيس،

لقد أكدنا في فريق الأصالة والمعاصرة في العديد من المناسبات على أهمية المحافظة على البيئة وحماية النظم الإيكولوجية التي تعرف تدهورا مستمرا تشهد عليه الحالة البيئية في العديد من المناطق والمجالات، بسبب التلوث الناتج عن مخلفات المصانع والسيارات، فضلا عن العامل البشري الذي يعتبر الملوث الأول للبيئة.

هذه الوضعية، السيد الوزير، تدفع بلادنا ثمنها غالبا، إذ تشير الدراسات أن التكلفة السنوية لتدهور البيئة ببلادنا تصل إلى حوالي 13 مليار درهم، هذا في ظل الإكراهات والتحديات الكبرى التي تُطرح على أجندة بلادنا في هذا المجال، والمرتبطة أساسا بالنمو الديمغرافي والتمدين وضرورة التنمية الاقتصادية، فضلا عن التقلبات المناخية وندرة المياه.

لقد التزمت بلادنا التزاما صريحا بالتنمية المستدامة والمحافظة على البيئة، وصادقت على اتفاقيات دولية وجهوية تتعلق باستصلاحها، كما التزم المغرب بالتشريع الدولي الخاص بحماية المجال البيئي، بدءا بإعلان ستوكهولم سنة 1972، مروراً بقرعة الأرض بريوديجانرو سنة 1992 وبروتوكول كيوتو سنة 1977، وصولاً إلى مؤتمر جوهانسبورغ سنة 2002.

في هذا الإطار وضع المغرب تدابير تشريعية مهمة تعنى بحماية البيئة، توجت بدسترة الحق في البيئة، من خلال تضمين الوثيقة الدستورية لسنة 2011 مقتضيات تنص على ضمان استفادة المواطنين والمواطنات من العيش في بيئة سليمة وحماية الثروات الطبيعية وضمن استدامتها وتوسيع مجال التشريع بالقواعد المتعلقة بتدبير البيئة وحماية الموارد

الطبيعية والتنمية المستدامة.

هذا فضلا عن العديد من القوانين التي تعنى بحماية البيئة كالقانون المتعلق بحماية واستصلاح البيئة والميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، القانون المتعلق بالساحل وغيرها.

غير أننا نسجل، بالرغم من كل ذلك، عجز الحكومة عن مواكبة التوجهات العالمية في مجال المحافظة على البيئة على أرض الواقع، في ظل استمرار تدهور البيئة وزيادة العوامل المنتجة بالتلوث بمختلف أشكاله.

السيد الوزير،

لقد بدا واضحا أن الحكومة عجزت عن ترجمة هذه الالتزامات والتدابير التشريعية على أرض الواقع وتزليلها تنزيلا سليما، بحيث لم تستطع القضاء على أبرز مسببات التلوث والتي تُشوه المنظر العام وتسيء إلى صورة بلادنا، ولها انعكاسات خطيرة على المجال البيئي، وهي الانتشار الواسع للأكياس البلاستيكية.

فمنذ 2009 أعادت بلادنا مواصفات إجبارية تمنع صناعة الأكياس البلاستيكية ذات اللون الأسود، كما تم التوقيع على اتفاقية مع الأسواق الممتازة وهيئات الصبادة لاستعمال الأكياس البلاستيكية القابلة للتحلل أو القابلة للتحلل البيولوجي، فضلا عن إعداد قانون يتعلق باستعمال الأكياس واللفيفات من البلاستيك القابل للتحلل أو التحلل البيولوجي.

للأسف، السيد الوزير، كل هذه الإجراءات أثبتت فشلها ولم تستطع الوصول إلى تحقيق الأهداف المنتظرة منها، وهذا الشيء كان اعترف به السيد الوزير في الاجتماع ديال أمس، اعترف أنه من 2009 ما توصلوش لشي حل، إذ تشير إحصائيات وزارتك أنه يتم بالمغرب إنتاج 26 مليار كيس بلاستيكي، 1% منها فقط هو اللي كيتم تدويره كل سنة، وللإشارة فهذا النوع من الأكياس يحتاج إلى أكثر من 100 سنة أو أكثر للتحلل، كيوصل إلى 400 سنة.

السيد الرئيس،

لقد بدا واضحا أن اتخاذ تدابير تشريعية تتجه نحو منع صنع هذا النوع من الأكياس وبيعها واستعمالها كفيل وحده بالقضاء على هذه الظاهرة، وهو ما يرمي إليه مشروع القانون الذي نحن بصدد دراسته اليوم، والذي من موقعنا كمعارضة بناءة ومسؤولة ندعمه، على اعتبار أهميته القصوى في الحد من انتشار الأكياس البلاستيكية، غير أنه لا بد من تسجيل ما يلي:

- يجب، أولا، يجب على الحكومة إيجاد حلول عاجلة وعملية للوحدات الصناعية التي تُنتج هذا النوع من الأكياس، والتي تشغل يدا عاملة مهمة تصل إلى 8152 مستخدم، وتحقق رقم معاملات يصل إلى 4.5 مليار درهم؛

- الحكومة مطالبة اليوم بمواكبة ومصاحبة الوحدات الصناعية التي تعتمز تغيير نشاطها من تحويل البلاستيك من إنتاج الأكياس إلى أنشطة أخرى؛

-ثالثا، يتعين على الحكومة بالموازاة مع ذلك مواكبة القطاع..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت، السيد المستشار، المخصص...

المستشار السيد عبد الإلاه المهاجري:

45 ثانية.

السيد رئيس الجلسة:

.. لفريق، لا 6 ديال الدقائق. شكرا الكلمة لفريق العدالة والتنمية في إطار المناقشة ديال المشروع، تفضل السيد المستشار في حدود 4 دقائق.

المستشار السيد حميد ذاتي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الإخوة الأعضاء المستشارين المحترمين،

في البداية، في فريق العدالة والتنمية، لا يسعنا إلا أن ننوه بما يحقق في هذا القطاع اللي هو القطاع البيئي من تطور في الأداء وتقدم في البرامج والإنجازات، ونقدر كذلك الجهود المبذولة من أجل تفعيل مقتضيات الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وذلك وفق محورين أساسيين: المحور التقني، ونلاحظه في الجماعات؛ ومحور قانوني ونلاحظه في القوانين اللي هي كتجي يوم عن يوم لتغيير هذا الواقع هذا.

كما نقدر الإكراهات، هناك إكراهات متعلقة بالالتزامات المغرب الدولية، وهي التزامات تنامت بفعل انخراط البلد أو المغرب ضمن كثير من الدول في هذا المجال وفي مجال الاتفاقيات، والحمد لله، المغرب الآن مقبل على حضور مؤتمر أساسي في هاذ الأسبوع هذا، بل مؤتمر آخر السنة المقبلة سوف يتأسسه.

كل هذا طبعا كيدفعنا على أننا نقدر هذه الجهود وهذه الوضعية، وكيدفعنا أننا نساهم ونصوت بالإيجاب على هذا القانون اللي هو قانون 77.15، القاضي بتصنيع وتصدير واستيراد أكياس البلاستيك بيد أو بدون يد، تقدم عند المحلات التجارية بأطعمة بثمن أو بغير ثمن، إلا أنه لا بد أن نشير، وهذا الشيء أشرنا إليه البارحة -وكتحضر معنا السيدة الكاتبة العامة الآن، وأنا كنت باغمها باش تحضر أو يحضر السيد الوزير

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن الفريق الحركي، في حدود ثلاث دقائق. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يُشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لأعرض وجهة نظرنا في مشروع قانون رقم 77.15 يقضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها.

في البداية، نود أن ننوه بعمل لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية وبكافة أعضائها، كما أشيد بالتفاعل الإيجابي للحكومة، في شخص السيد الوزير المنتدب لدى وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية.

وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن هذا المشروع جاء لاتخاذ تدابير هادفة للقضاء على التلوث البيئي الناتج عن استعمال الأكياس البلاستيكية والمحافظة على البيئة.

كما يهدف هذا المشروع بالأساس، إلى منع إنتاج الأكياس البلاستيكية، والتي تمنح بعبء أو بالمجان للمستهلكين في نقط بيع السلع أو المواد أو تقديم الخدمات ومنع استيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها.

السيد الرئيس المحترم،

تطرق هذا المشروع أيضا إلى الإجراءات المواكبة خلال الفترة الانتقالية، شملت التوعية والتحسيس والترويج للحلول البديلة وتعميم استعمال الأكياس المخصصة للنفايات، فضلا عن مواكبة الوحدات الصناعية لتغيير نشاطها نحو أنشطة أخرى لتحويل البلاستيك، إلى جانب مواكبة القطاع غير المهيكل للاندماج في القطاع المهيكل.

السيد الرئيس المحترم،

وفي هذا الإطار، نود من هذا المنبر ندعو الوزارة إلى إيجاد الحلول إبان فتح باب التشاور والحوار مع جميع الأطراف المعنية من مهنيين وفيدرالية الصناعة البلاستيكية، بالإضافة إلى الاهتمام باليد العاملة التي تصنف خارج نطاق الإحصائيات الرسمية بالبوادي والقرى.

كما نشير أيضا إلى إشكالية تشديد بعض العقوبات في حق المخالفين، كما لا ننسى أيضا أن نسجل التأخير في إحالة هذا المشروع على المؤسسة التشريعية.

كما حضر البارحة-وقد إلتزم معنا مع السيد الوزير البارحة في اللجنة، وكان واضحا معنا وضوحا كبيرا جدا عندما قدمنا له بعض المقترحات وبعض الآراء، فالتزم معنا على أساس أن المراسيم اللي طبعنا غتشرح هاذ القانون لا بد أن تتضمن كثيرا من الملاحظات الإيجابية واللي جات على لسان بعض الإخوان كذلك، منها:

- تحديد نوع البلاستيك الممنوع، طبعا لا من ناحية الوزن ولا من ناحية السُمك، مع السماح بتصنيع بلاستيك آخر اللي هو ممكن يكون فيه نوع من السمك وفيه نوع من الوزن اللي ممكن أنه ما ياخذوش الريج طبعا واللي يمكن يوقع التجميع ديالو ويوقع كذلك التصنيع ديالو وإعادة التصنيع ديالو، بل يمكن يخلق لنا فضاءات أخرى للعمل أو تشغيل اليد العاملة في جمعه وفي تصنيعه وفي استعماله.

ما يمكنش أننا نتخلوا كاع نهائيا على هذه البدائل. صحيح هناك بدائل أخرى بالكاغط وبدائل ديا القصب إلى آخره، ولكن لا بد من استعمال هذا المجال، هذا كله لماذا؟ باش ما نفرطوش في الصناع ديالنا والصناعيين حتى لا يمكن أننا نتغلى عنهم ويتخلوا على المجال ديالهم؛

-ثانيا، لا بد من مواكبة هؤلاء الصناع، المواكبة ديالهم تأتي في ماذا؟ في التعاون معهم، إشراكهم في هاذ المشروع هذا وكذلك تأمين مشروعاتهم وتأمين-والحالة هذه-هناك من بين الصناع اللي أخذ قروض حديثة جدا، ووضع شركات كبرى في هذا المجال هذا، ما يمكنش نتخلوا عليه، لا بد أننا نخلقوليه مجال قد يستفيدون منه؛

- مواكبة كذلك القطاع الغير المهيكل، واللي كيشكل واحد المجال كبير وواسع جدا، يمكن أنه يوصل لنفس العدد ديال المهيكل كما قالت الوزارة البارح 211، نقول أن هناك 211 أخرى ديال الغير المهيكل، حتى نضمن لا اليد العاملة، وحتى نضمن الصحة ديالهم والجودة ديالهم والعمل ديالهم إلى آخره؛

- ضمان اليد العاملة كذلك، واللي هي أساسية، وهذا كله طبعا، نحن نصوت بالإيجاب تحت ضمانة الوزارة أنها تتفاعل مع هذه الملاحظات اللي هي إيجابية.

نوصي كذلك أن العملية ديال المقاربة التشاركية والمقاربة التطوعية والمقاربة الطوعية هي قد تكون أجدى وأنفع من المقاربة الزجرية، واللي هي جات بواحد الشكل اللي هو صعب جدا جدا.

على كل حال، نسعى أن ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا، انتهى الوقت.

غير للتذكير، فالتوزيع الزمني المخصص لكل مكونات المجلس، من فرق ومجموعات، تم الاتفاق عليه مسبقا هاذ الصباح في اجتماع ندوة الرؤساء.

نثمن مشروع القانون 77.15 الرامي إلى منع صنع الأكياس من مادة البلاستيك والاستيراد ديالها والتصدير ديالها والتسويق ديالها، والذي نرى فيه انعطافا مهما في التعامل مع هذه المادة الملوثة ومع قضايا البيئة بصفة عامة.

إلا أنه لا بد من التأكيد على أن تفعيل هذا القانون ستكون له انعكاسات على المقاولات العاملة في هذه الصناعة وعلى فرص الشغل بها، والتي ستضطر إلى تحويل النشاط ديالها كلياً أو جزئياً، مع العلم أن هذا المشروع له مفعول مهيكل من شأنه إدماج القطاع غير المهيكّل، وإن المقاولات المهيكلّة العاملة في هذا القطاع ستحتاج إلى مواكبة لتحويل النشاط ديالها كلياً أو جزئياً، وسنبذل، نحن من جهتنا، في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، قصارى جهودنا لمواكبتها عبر الجامعة ديال العاملة في هذا المجال، ونسجل كذلك التزام الحكومة في شخص وزارة التجارة الخارجية بمواكبة هذه المقاولات وتخصيص ميزانية من أجل استمرار هذه المقاولات وحفظ مصالح المستثمرين في هذه الصناعة وكذلك مناصب الشغل فيها خلال هذه الفترة الفاصلة.

لهذا سنصوت بنعم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن الفريق الاشتراكي، تفضل الأستاذ... في حدود ثلاث دقائق، السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

أعتقد أن هذا القانون 77.15 المتعلق بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها هو قانون أسامي، قانون يأتي في الوعي الجماعي ديال بلادنا بأن البيئة أصبحت اليوم محدد أساسي في مستقبل بلادنا، وبالتالي هاذ المشروع بهاذ التوجه ديالولا يمكن إلا أن يكون تراكم جديد في عملنا كدولة، كمؤسسات، كمواطنين في اتجاه أن تدخل بلادنا نادي الدول التي تحترم البيئة وتقدر البيئة وتعتبر أن البيئة جزء من مستقبل البشرية.

المسألة الثانية: كيفية تطبيق هاذ القانون. أولاً، لا بد من الوعي بأن تطبيق هذا المشروع ستكون له انعكاسات أساسية على المقاولات التي كشتغل حالياً في هاذ المادة ديال البلاستيك وتشغل عدد هام جدا من الأجراء، وبالتالي الأسرالي من المفروض أنه تكون هناك مصاحبة. يجب أن تكون هناك مصاحبة، أولاً، من حيث تحويل نشاط هاذ الشركات

السيد الرئيس المحترم،

إذ نعيد تنويعنا بالعمل الجماعي الذي ميز أشغال لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، أثناء مناقشة هذا المشروع الهام لكونه يأتي في ظرفية دقيقة، فضلا على تداعياته، والتي تفرض ملاءمته مع تشريعات شركاء المغرب الاقتصاديين.

وعليه، فإننا نؤكد، باسم الفريق الحركي، تفاعلنا الإيجابي مع هذا المشروع الهام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن فريق التجمع الوطني للأحرار. أعتقد غير موجود، ما كايين حتى شي مستشار.

نمر للكلمة ديال المستشار عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في حدود ثلاث دقائق، إذا كان أحد المستشارين له الرغبة في التدخل، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد العربي العراشي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بأن أتناول الكلمة، باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، حول مشروع القانون 77.15 الرامي إلى منع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها والتصدير ديالها والتسويق ديالها.

السيد الرئيس،

اعتباراً لأهمية الحفاظ على البيئة والمكانة ديالها في التنمية المستدامة، التي تينخرط فيها المغرب بكل المؤسسات ديالو والهيئات ديالو، وبالنظر إلى حجم التلوث اللي كتتحققها الأكياس بالبيئة والانتشار الخطير لهاذ الأكياس في السهول والغابات والتشكيل ديالها اللي كتشكل أحزمة سوداء رهيبية حول المدن والقرى، بشكل يشوه الطبيعة والجمال ديالها، وكيمهدد البيئة والسلامة ديالها، خاصة وأن تحلل هذه المادة البلاستيكية في الطبيعة تطلب مئات السنين، وبالنظر لأن هاذ القانون كيستثنى من المنع والتجريم في المادة الثانية متاع الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الصناعي أو الفلاحي والأكياس الكاظمة للحرارة وأكياس التجميد، ويُعرفها بدقة في مواده من 3 إلى 8، مع التأكيد على منع الاستعمال ديالها في غير الأغراض الموجهة إليها، فإننا

احنا في الاتحاد المغربي للشغل وكل الحركة النقابية ما كيمكن لنا نكونو إلى مدافعين عن البيئة وعن ما يسمى ب «التنمية المستدامة».

و«التنمية المستدامة» أو «التنمية المستدامة» طبعا فيها مكون أساسي اللي هو البيئة.

احنا نؤمن بالحفاظ على البيئة، نؤمن بالاقتصاد الأخضر، نؤمن بالاقتصاد البيئي، وبالتالي ما يمكن لنا إلا ننخرطو في مشروع مهيكلم مثل هذا.

لكن بالطبع هنالك تداعيات. المنع نعم، ولكن خاصنا كذلك نشوفو التداعيات ديال هاذ المنع، أولا، على المفاوضات اللي تتشغل عدد ديال اليد العاملة، واللي طبعا تساهم كذلك ببعض المليارات في الاقتصاد الوطني، ثم هنالك كذلك وضعية الأجراء، فلايد من المواكبة، وهاذ الشئ اللي تعهد به الوزير في إطار تفسيرو وتقديمو للموضوع.

إعادة تأهيل الأجراء، يعني المتابعة ديال الشركات بأنفسهم من أجل أن تنخرط في مشاريع أخرى، ثم بالنسبة للمستعمل العادي المغربي اللي كيشغل الأكياس ديال الميكة أولا في السوق السوداء، ذاك الصبي الطفل اللي تبيعها وعائلاته من موراه، تبيخصنا نلقاوا أشنوهما البدائل طبعا من أجل دحض ومن أجل عدم تشجيع الاستعمال ديال هذوك الأكياس.

بالنسبة للمواطن خاصنا المنتج البديل، المنتج البديل هو (le biodégradable)، ولكن (le biodégradable) احنا نعرفو الكلفة ديالو، هو أعلى بكثير من المنتج البلاستيكي.

هل المغرب مستعد أن ينتج منتوجات أحسن جودة وقابلة للتحلل في البيئة؟ هذه علامة استفهام، ننظن بأن الأجوبة ديالها، جزء من الجواب ديالها غادي يكون في هاذ «COP.21» اللي كتنطلبو من الوزارة باش تقلب على الموارد من أجل المتابعة والمواكبة ديال انخراطها للحفاظ على البيئة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيدة الرئيسة.

الكلمة الآن لأحد المستشارين عن الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إلى الأنشطة الجديدة اللي غادي تعوض المادة البلاستيكية، وهاذ التحول خاصو يكون تدريجي لنتمكن من الحفاظ على فرص الشغل، لأنه كما يعرف الجميع أن هناك عدد مهم جدا من العاملين في هذا القطاع، وبالتالي من الصعب جدا إن لم تكن هناك مصاحبة وتدرج في تطبيق هاذ القانون، سيتعرض عدد من الأسر والآلاف من الأسر إلى واقع صعب.

المسألة الثالثة: لايد أيضا بالنسبة للمواطنين من بدائل تطرح في السوق اليوم لهذه المادة البلاستيكية، المادة البلاستيكية تُستعمل لأغراض متعددة في الحياة اليومية للمواطنين، وبالتالي لايد من طرح بدائل في السوق، خاصة في المساحات الكبرى وفي المتاجر وفي الدكاكين لنصاحب هذا التحول.

لذلك، السيد الوزير، السيدة الوزيرة، لا يمكن إلا أن نكون مع هذا المشروع لأنه مشروع يبني تصور جديد لمقاربة الحياة ديال المواطن وحياة الدولة وكذلك يقربنا أيضا هذا المشروع من أن نكون في مسار الدول اللي اليوم، واحنا مقبلين على «COP.21» في باريس، وغادي تحتضن بلادنا «COP.22» في مراكش العام الجاي، ما يمكن إلا أن نقدم أدلة أننا بلد ديمقراطي يؤمن بأن البيئة جزء من تكريس الديمقراطية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن الكلمة لأحد السادة المستشارين عن فريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة، نقولوك وزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبعا هاذ القانون 77.15 هو جاي باش يمنع صناعة وبيع واستيراد واستعمال المادة البلاستيكية. المسببات والحيثيات ما نطنش أن عندنا شي حاجة ما نضيفها على ما قال السيد الوزير.

على كل حال، هنالك إضافة إلى كل ما يمكن أن يعاب على المواد البلاستيكية من التأثير السلبي للمشهد وللمحيط اللي كنعيشو فيه، هنالك التزامات دولية اللي عند المغرب عبر كل المؤتمرات الدولية ديال هيئة الأمم المتحدة اللي كتهم التحولات المناخية واللي طبعا آخر محطة فيها غادي تكون احتضان باريس ل«COP.21»، واللي من بعدو المغرب اللي غادي يستقبل غادي يستقبل هاذ «COP.22».

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين،

نُسجل في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل المبادرة الإيجابية للحكومة لسن قانون يمنع صنع واستيراد وتصدير وتسويق الأكياس المصنعة من مادة البلاستيك، لكن كنا ننتظر أيضا منع صنع القنينات من نفس المادة، خصوصا القنينات التي تستعمل في تعبئة المياه وكل المشروبات، لما في ذلك من أثر سلبي على الصحة، وتعرفون أن بتعرض هذه القنينات لأشعة الشمس أو للحرارة بصفة عامة، تتحول إلى مادة سامة مضرّة لصحة المواطنين.

في نفس السياق، كنا نتمنى أن يعرض علينا قانون آخر، يمنع استعمال كل البلاستيك في التجهيزات المنزلية المواد المستعملة في الآليات المنزلية، خصوصا بحال (les gobelets) بحال.. (désolé pour) هذا، لأن في نفس السياق تعرض هذه المنتوجات للحرارة يؤدي إلى الإضرار بصحة المواطنين.

بالنسبة للبدائل، نقترح في مجموعة الكونفدرالية اللجوء إلى المواد الطبيعية، وخاصة المواد التي نعيد استعمالها لكي لا نستنزف الثروات الطبيعية للبلاد، في إطار تشجيع اقتصاد أخضر في البلد.

ونسائلكم، طبعاً كتنقابين، عن مصير المقاولات والإجراءات المصاحبة لهذه المقاولات التي تشتغل في هذا المجال، وأيضاً ونلح عن مصير الشغيلة والأجراء والأسر المرتبطة بهؤلاء وما هي المآلات التي ستؤول إليها حياتهم بعد منع هذا النشاط؟
وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة المستشارة.

الكلمة لمجموعة العمل التقدمي، الأستاذ النقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

بدورنا، لا بد أن نثمن ونشكركم على هذه المبادرة، أقول التي جاءت ربما متأخرة، ولكن في المسار المتطور الذي يعرفه البلد في مجال استكمال منظومته البيئية.

هاذ الخطاب القوي اللي سمعناه بالخصوص في اللقاء ديال الصخيرات في (juin) الماضي، والذي تم بإعلان التزام المغرب بالمشاركة النوعية والجادة، وهنئكم، السيدة الوزيرة، على ما قمتم به خلال هذه الشهور الأخيرة في هذا المجال.

أتشرف باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي أن أعرض أمام مجلسكم الموقر مشروع القانون المتعلق بالأكياس البلاستيكية رقم 15.77. يندرج هذا المشروع في إطار الجهود الرامية إلى صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها، فالمغرب هو ثاني دولة في العالم من بين 26 دولة مستعملة للأكياس البلاستيكية ب 26 مليار، فرنسا 17 مليار.

وقد عملت كل الدول والمنظمات المهتمة بإيجاد الحلول لهذه المعضلة من خلال الدعوة إلى تشريعات تقن الاستعمال أو تمنعها في بعض الحالات للحد من الاستمرار في إلحاق الأضرار بالبيئة، وهذا ما يتم التحضير له في المنتدى العالمي للتغيرات المناخية المزمع تنظيمه في باريس من 30 نونبر إلى 10 دجنبر «COP.21»، وسيتم الإعلان عن تنظيم «COP.22» في المغرب، وهذا في حد ذاته تحميل المسؤولية للمغرب قصد تبني إجراءات فعالة للحفاظ على البيئة.

أما فيما يخص الملاحظات المتعلقة بالقانون المحال على المجلس الموقر تكمن فيما يلي:

- إن المدة المنصوص عليها في القانون المتمثلة في 6 أشهر لتطبيقه هي غير كافية، وخصوصاً أن هذا القانون يتعلق بالمؤسسات الصناعية العاملة في هذا القطاع؛

- المواد التي تحدد البلاستيك الممنوع تترك للمراسيم التطبيقية، وهذا ينقص من دورنا التشريعي، فلا يمكن لنا أن نعطي شيكا على بياض للحكومة، وبالتالي كان يجدر أن يتم التنصيص على أنواع البلاستيك في هذا القانون.

كذلك أننا نتخوف من العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون في أن يتحول هذا القانون إلى قانون جنائي جديد، عوض قانون يهدف إلى الحد من تلوث البيئة.

ونظراً لأهمية هذا المشروع، فلا يسعنا إلا أن نكون في خدمة الميثاق الوطني للحفاظ على البيئة.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة.. مداخلة ما قبل الأخيرة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

ننتقل الآن إلى التصويت على مواد المشروع.

أعرض المادة الأولى للتصويت:

الموافقون: إجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 3: بالإجماع.

المادة 4: بالإجماع.

المادة 5: كذلك بالإجماع.

المادة 6، المادة 7، المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9: بالإجماع.

المادة 10: بالإجماع.

المادة 11: بالإجماع.

المادة 12، 13، 14، المادة الأخيرة: بالإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

وبهذا يكون وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون

77.15 يقضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها

وتصديرها وتسويقها واستعمالها.

ورفعت الجلسة.

رأينا على أن المنظومة التي بصدد استكمالها تواجهها رهانات، رهانات ديمغرافية يجب استحضارها في البلاد، رهانات صناعية، هناك نوع من عدم الضبط، خصوصا فيما يتعلق بدراسة التأثير وعدم احترام بعض القوانين في هذا المجال.

الرهانات المجالية المتعددة والمتنوعة، فيها النفايات ونحن بصددنا، مهمة جدا، فيها تلوث الهواء، فيها تلوث البحار، تلوث طبعا المياه، خصوصا الجوفية بسبب هذه الأنواع من البلاستيك.

كذلك، أمام هذا، لابد من تطوير الأداء العمومي، لا يكفي صدور القوانين. نحن الآن بصدد إصدار أظن 9 ديال النصوص حاليا في مجال المنظومة البيئية المغربية، مازال خاصنا نستمر في هذا الاتجاه، ولكن الأداء العمومي يجب أن يكون مصاحبا.

في هذا الإطار، لا بد من استحضار ضرورة التواصل وإخبار الرأي العام بما تقومون به ودفعه إلى الأمام، وخلق ثقافة بيئية حقيقية في المجتمع. كذلك الرفع من مستوى الفاعلين المتعددين العموميين بالخصوص والمجتمع المدني.

وضع الأماكن والآليات للاشتغال في المجال البيئي، خصوصا على المستوى التربوي مع الطلبة ومع التلاميذ في المدارس.

تطوير البحث العلمي بشكل مواكب ودقيق جدا. البحث العلمي بعيد عن هذا الموضوع، خصوصا في منظومة التغيرات المناخية التي ستعالج ابتداء من 30 من هذا الشهر في باريس.

ووضع نظام للتتبع والتقييم كذلك في هذا المجال.

أظن أنكم واعيين بهذا ما شي غادي نقول، عرفت أنكم واعيين بهذا بشكل قوي فيما يتعلق باستحضار كل شروط إنجاح المنظومة المغربية في مجال البيئة، خصوصا وأنه البارحة طلع تقرير في المنظمة العالمية للصحة في مجال التحولات المناخية صريح في المخاطر التي تحق بالمغرب، 187 ألف نسمة مهددة ما بين 2030 لل فوق، هذا يوقظنا في مضاجعنا للتسريع إلى إتمام هذه المنظومة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.